الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي.

تخصص: قانون خاص.

فرع: قانون أعمال.

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة للدولة المضيفة.

-الجزائـــر نمـوذجا-

إعداد الطالب: قنفود مراد.

إشراف: الدكتور خنفوسي عبد العزيز.

لجنة المناقشة:

الدكتور سماح محمد عبد الفتاح، أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة.	رئيسا
الدكتور خنفوسي عبد العزيز، أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة.	مشرفا ومقررا
الدكتور نابي عبد القادر، أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة.	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

الشكر والتقدير

نشكر الله على ما أولانا من الفضل والكرم

الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من النعم

وبعد

نشكر استاذنا في العلم وقدوتنا في التواضع

والجدية خاصة الأستاذ الدكتور

–خنفوسي عبد العزيز–

والذي شرفني بإشرافه على انجاز هذه المذكرة

وأعضاء لجنة المناقشة

الذين وافقوا على مناقشة واثراء هذه المذكرة

دون ان أنسى

كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار....إلى من علمني العطاء بدون انتظار ....إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.... أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد....

"والدي العزيز".

إلى أغلى البشر

"أمي حفظها الله"

إلى شاطئ عندما أضيع ومنبع الحنان عندما تقصوا الأيام وقلبي الكبير عندما أفقد كل القلوب.... الروح لجسدي والماء لصحرائي أخواتي

إلى زملاء الدراسة

إلى كل طالب علم

إلى جميع أصدقائي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

قنفود مراد

باللغة العربية:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة ذات أهمية تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدولة ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي وهذا من خلال زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية ويتم هذا عن طريق نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

وبدراستنا لسياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية، خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية نستطيع القول إن الاستثمار في الجزائر لازال أحادي التصدير والمتمثل في المحروقات أي أن التشريعات والتنظيمات لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها، وهي تنمية القطاع خارج المحروقات، الذي لا يزال يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات.

وباعتمادنا على الأساليب الاحصائية لتقييم تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبين أن الجزائر مازالت غير قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول المجاورة (تونس-المغرب)

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي ر؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية الاقتصادية

باللغة الأجنبية:

Foreign direct investment is a way of importance contribute to promoting economic and social development of the State of the wheel, as it works to increase the productive capacity of the state and raise the economic growth rate and improve the economic situation and that by increasing the cross-sectoral integration, achieving sustained and growing development and this is done through technology and capital transfer from state to state.

And our study of the policy of investment in Algeria and its impact on development, especially in economic reforms stage we can say that investment in Algeria is still mono export of hydrocarbons that is, legislation and regulations have yet to reach their desired goals, a sector development outside the fuel, which is still a tiny percentage of the total exports.

By adopting, the statistical methods to assess foreign direct investment experience in Algeria show that Algeria is still not able to attract foreign direct investment compared with neighboring countries (Tunisia-Morocco)

Key words:

Foreign direct investment, economic and social development, economical development

قـــائمة الأشكـــال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-01)	أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	07
(01-02)	الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة	24

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
(01-01)	الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة	21
(02-01)	مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).	32
(02-02)	مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	33
(02-03)	تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة 2002-2016	39
(03-01)	الناتج المحلي الخام حسب الفرد	58
(03-02)	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	59
(03-03)	الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	59
(03-04)	حصة الصادرات و الواردات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	59
(03-05)	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005 الي 2014القيمة مليون دولار	60
(03-06)	الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي (الوحدة مليون دولار)	61
(03-07)	المعدل السنوي لنمو السكان في الجزائر(نسبة مئوية)	61
(03-08)	معدل الخصوبة الكلي في الجزائر	62
(03-09)	العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر(سنة)	62
(03-10)	الالتحاق بالمدارس في الجزائر، المرحلة الابتدائية من الإجمالي (نسبة مئوية)	63
(03-11)	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	64
(03-12)	مساحة الغابات في الجزائر(كيلومتر مربع)	64
(03-13)	المناطق المحمية البرية والبحرية في الجزائر	64

مقدمة عامة

مقدمة

تعد الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل تنمية وتوزيع الموارد المالية في الاقتصاد المعاصر، ولا نغالي حين القول أن الاستثمارات الأجنبية تعد المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه اقتصاديات وموازنة العديد من الدول، غير ان تنويع و زيادة الموارد المالية من الاستثمارات الاجنبية يتوقف على متغيرات كثيرة منها: تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات، سياسات وحوافز جذب الاستثمارات الاجنبية و إزالة العوائق التي تحول دون جذب الاستثمارات الاجنبية. فالاستثمار الأجنبي شكل من أشكال التمويل الخارجي التي تعتمد عليه الأقطار النامية كبديل عن القروض وتدفقات رأس المال الأجنبي،بالرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهميته وفعاليته في الدول المضيفة، إلا أن العديد من الشواهد الواقعية تفيد بإمكانية مساهمته في المد بين المتوسط والطويل، لتحقيق معدلات نمو مستهدفة ومستمرة ، تحقق بتدرج عملية التنمية المستهدفة في ظل ضعف المدخرات المحلية وعدم كفايتها لتحقيق التنمية للبلدان المضيفة النامية.

ولقد أعطي الاستثمار الأجنبي دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال ،أسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة.

الاستثمار احد أهم المكونات الرئيسية في عملية التنمية المستدامة للدول المضيفة أو المستهدفة، فهو يعد موردا مهما يعود بفوائد اقتصاديه وتنموية تعجز عن تحقيقها الدول المضيفة بقطاعيها العام والخاص. لذا تسعى الدول جاهده للحصول على اكبر عدد من الاستثمارات الاجنبية لما يخدم أهدافها ألاقتصادية، مما اوجب أن تقدم هذه الدول المزيد من الفرص والضمانات والمزايا والإعفاءات لجذب الاستثمارات الاجنبية. إلا أن المستثمرين غالبا ما يحرصون على عدم استثمار أموالهم في دول تتميز بعدم الاستقرار السياسي والتشريعي، وعليه سعت الدولة المضيفة للاستثمار إلى حماية الاستثمارات الاجنبية لكسب ثقة المستثمرين وحماية ممتلكاتهم وأموالهم بصيغة قانونية وتشريعية سواء على الصعيد الداخلي للدول أو على الصعيد الدولي العالمي، حيث قامت عده اتفاقيات ثنائية وجماعية لحماية الاستثمارات.

هذا ما يبرر ارتباط بين الاستثمار الأجنبي بنوعيه وعجلة التنمية المستدامة(développement durable) ،فهناك علاقة وطيدة في الفكر الاقتصادي الجديد، فنجاح الاستثمار الأجنبي غير متوقف على تقديم الضمانات التي ذكرناها سابقا فحسب أو على توفر رؤوس الأموال فقط ،إنما يستند على كل العوامل المحيطة والمؤثرة فيها، سواء في مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري أو في تأسيس مشروع أو العمليات أو تصفية المشروع لذافان جودة المناخ الاستثماري لا تقتصر على تدني التكاليف وتحليل من المخاطر وإنما تتعدى ذلك لتعني تحسين ما ينتجه ذلك المجتمع، فالمناخ الاستثماري سيشير إلى مجموعة

العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والمؤسسة المحيطة بالمستثمر التي تؤثر في ثقته وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى منطقه أخرى.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أصبحت ترى في الاستثمار الأجنبي أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي في سعيها للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة أو المستهدفة والقابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج وخلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة وتوريث نظم التسيير المتقدمة وترقيه أداء العنصر البشري، إضافة إلى تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة للدول المضيفة؟

التساؤلات الفرعية:

لإبراز ملامح الإشكالية بصوره أوضح يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالاستثمار الأجنبي؟ ما هي الأشكال والسياسات المختلفة له؟ وما هي محددات استقطابه ؟

ما هي انعكاساتها على التنمية المستدامة و تحريك عجله النمو؟

الفرضيات:

- ✓ الاستثمار الأجنبي يسمح للبلد المضيف من تحقيق التنمية الاقتصادية واكتساب تكنولوجيا والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة ومن ثم النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.
- ✓ تعتبر الجزائر من الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية وخاصة الاستثمارات المباشرة إلا أن اغلب هذه الاستثمارات متمركزة على قطاع المحروقات.
- ✓ كما أن الاستثمار الأجنبي يتحدد بمجموعة من المحددات التي تهدف إلى زيادة استقطاب المستثمرين الأجانب والتي من الضروري توفيرها لنجاح الاستثمار.

أهمية البحث و مبررات اختيار الموضوع.

تسعى الدول النامية (الجزائر كنموذج) إلى جلب الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر باعتباره من الوسائل المهمة لتمويل احتياجات التنمية من ناحية وأداة من أدوات نقل التكنولوجيا وتوطينها بما في ذلك أساليب نظم الإدارة ألحديثة من ناحية أخرى، لذا تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

1/ تزايد الإهتمام بموضوع الحوافز على مستوى السياسات الوطنية الدولية.

2/ تحل الاستثمارات الاجنبية في التمويل البديل محل التمويل التقليدي كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية نظرا لتدني المخاطر المرتبطة بها.

3/ كما إن الاستثمار الأجنبي محرك من محركات عجله التنمية المستدامة فهو قناة لنقل وتوطين التكنولوجيا وتأهيل الموارد البشرية الوطنية عن طريق الاحتكاك بنظيرتها الأجنبية.

4/ لنجاح الخوصصة التي تعد نتاج للنظام الرأس مالي تتصدر الاستثمارات الاجنبية الطليعة في تحريك السوق المالي، وتوفير البيئة الملائمة لإنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي للعديد من البلدان النامية

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة بالإضافة الى معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة وكذا السياسة التي يمكن إتباعها من طرف الدول النامية لتحقيق الاستدامة، كما يهدف هذا البحث لتسليط الضوء على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة.

منهج البحث وأدوات البحث.

اعتمدنا المنهج الوصفي في جميع المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة مدعوما بالمنهج التاريخي في بعض الأحيان و منهج دراسة الحالة.

تقسيمات البحث.

بهدف الإلمام الجيد بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول تتقدمها مقدمه عامه وتختمها خاتمه عامة.

الفصل الأول جاء تحت عنوان التحديد ألمفاهيمي لكل من الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة إذ يقدم **المبحث الأول** مفهوم الاستثمار الأجنبي وإشكاله، والنظريات المفسرة لدوافعه، أما **المبحث الثاني** فقد تطرقنا الى مفهوم التنمية المستدامة تعريف وخصائص ثم تحديد أبعادها وكذا القمم العالمية التي انعقدت لأجلها.

أما **الفصل الثاني** جاء تحت عنوان دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للدول المضيفة، تطرقنا في **المبحث الأول** إلى دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاقتصادية أما **المبحث الثاني** فتحدثنا فيه عن دور الإستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

أما **الفصل الثالث** فجاء تحت عنوان سياسات التنمية المستدامة في الدول النامية (الجزائر نموذجا) مقسم إلى مبحثين **الأول** تحدثنا فيه على العمل على تشجيع المنافسة في مجال الاستثمار و**الثاني** عن دوافع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول: التحديد المفاهيمي لكل من للاستثمار الأجنبي و التنمية المستدامة

تمهيد

أصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الاستثمار حقيقة يفرضها الواقع ولاستقدام المستثمر الأجنبي ليس من الواجب تهيئه مناخ استثماري فقط، بل يجب القيام بنهضة استثماريه وبناء سلوك استثماري فعال الاتحاد القرار الاستثماري المناسب و اختيارا فضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة، وكذلك بتطبيق استراتيجيات جديدة للاستثمار الأجنبي بتحقيق قدر من التدفقات، سواء كانت مالية، تكنولوجية، أو تدفقات من الموارد البشرية النادرة، حيث أن موضوع الاستثمار الأجنبي هو موضوع طويل و متشعب و حتى نتناول دراسته يجب التطرق إلى بعض النقاط والمفاهيم الأساسية التي لها علاقة موضوع بحثنا هذا، و التي اخترنا إن نخصص لها الفصل الأول و قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين .

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

للاستثمارات أللأجنبية أهمية كبيره حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة ألمعبره عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشات وتوسيعها، أما المستثمر فهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار من اجل الحفاظ على المكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله.

بما أن الاستثمار يعتبر الوسيلة ذات الأهمية التي تساهم في عملية التنمية لأي دولة، خصصنا المطلب الأول للتعريف بالاستثمار الأجنبي وكذا أشكاله.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.

لغة :الاستثمار لغة من الثمر أو ما تحمل الأشجار، إذ يعد نوعا من أنواع المال وهو شيء يتولد عن شيء. ويقال: ثمر أو أثمر الرجل ماله، إذ كثره ماله ، وعند الدعاء يقال: "نما الله ماله"[1]، أي أكثره وأثمره، والاستثمار: المال المستخدم بقصد توظيفه، والهدف منه تحقيق الربح من هذا التوظيف في المستقبل البعيد أو القريب[2] .

ونماء المال: هو الكثرة أو الزيادة: وهذا يؤخذ من قوله تعالى:

" وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا"[3]

هذا وقد عرف مجمع اللغة العربية على أنه: (استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشره بشراء الآلات والمواد الأولية ،أو بطريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات [4].

اصطلاحا: يتمثل الاستثمار الأجنبي في تلك المشاريع التي يقيمها و يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي، أما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يسوغ له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية فرعا لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة.

و بحسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من أسهم رأس المال في إحدى مؤسسات الأعمال، م من عدد الأصوات فيها،

([1]) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، منشورات دار الكتاب العالمية،ج1،ط3،بيروت،2011،ص 199.

([2]) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت،1981،ص 86.

([3]) سورة الكهف، الآية (34).

([4]) المعجم الوجيز، منشورات مجمع اللغة العربية، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع، مصر، 1995، ص 78.

تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة. ويفضل المستثمرون الأجانب و كذلك البلدان النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة نظرا لما توفره لهم من حق الرقابة و الإشراف و الإدارة على رأس مالهم مما يشعرهم بالاطمئنان فضلا عن أن غالبية المستثمرين الأجانب لا يثقون في كفاءة رجال الأعمال المحليين[1].

أما من الناحية القانونية فالاستثمار الأجنبي له مفهومين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع في نفس الوقت حيث يتسع حسب ظروف السياسة والاقتصادية للدول فالاستثمار الذي فيه قدر ممكن من الرؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية في إقليمها الخاص حيث تسعى الدول إلى جبل الاستثمارات الأجنبية .

أما المفهوم الضيق يشمل كل المشروعات المشتركة التي يشارك فيها رأس المال الوطني للمستثمر الأجنبي في مشروع معين وعقود الخدمات والإدارة والامتياز أو الترخيص(1) أو في القوانين السابقة قد عرفها المشروع الجزائري في ما يلي:

- في القانون رقم 63 -277 :

اكتفى المشروع في هذا القانون بعبارة استثمار رؤوس الأموال الواردة فيها بأنه موجه(2) الاستثمار المباشر، أما الأشكال الأخرى للاستثمار كانت غير معروفه في ذلك الوقت، كما أن شموله للرؤوس الإنتاجية دليل على وجود أشكال أخرى للاستثمار بالرغم من عدم تحديدها

- في القانون رقم 66-248

في هذا الأمر لا يوجد أي تعريف للاستثمار وغاية منه هو تنظيم رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني والأحكام الواردة في هذا الأمر أن الموقف المشارع الجزائري للمقارنة من القانون السابق الذكر رقم 63-277 الذي كان أكثر وضوحا فهذا القانون ينص2

على استبعاد رأس المال الخاص من مشاريع الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني3

-في المرسوم التشريعي رقم 93 - 12

إن هذا المرسوم لم يأتي بأي تعريف محدد للاستثمار حيث أن المادة الأولى أشارت إلى الاستثمارات الأجنبية التي تنحاز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات4 بالتالي يمكن فهم من هذه المادة أن تشمل كل السلاح بصفه عامه أو بإنتاج أي شيء مادي في الجزائر والخدمات تشمل الحقوق والالتزامات المرتبطة بملكيه والتي لها قيمه اقتصاديه وهذه الاستثمارات تنحز على شكل حصص

([1]) أمنور وسرير ود. عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات افريقيا العدد، ص 97.

([1]) بوسهوة نور الدين ، المركز القانوني للمستثمر الاجنبي في القوانين الدولي و الجزائري ، اطروحة دكتوراة ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2004 / 2005 ص 48

([3]) المادة 1 من الامر رقم 66 - 284 ، المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 ، يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية العدد 80 ، الصادر في 17 سبتمبر 1966 الملغى .

([4])المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 ، مرجع سابق.

من رأس المال وإذ كان أشكال أخرى الاستثمارات فانه يقتصر على الاستثمار للمنجز بواسطة حصص من رأس المال أو حصص عينية1

_في الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم

إن المادة الأولى من هذا الأمر حددت مجال تطبيقه عن الاستثمارات الوطنية الأجنبية في مجال النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وهذا يندرج من الأشكال التقليدية للاستثمارات كما سمح بالاستثمار في القطاعات التي كانت تحتكرها الدولة والمؤسسات العمومية التابعة لها بعد الحصول على رخصه أو امتياز من طرف السلطة المعينة 2

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي.

تتخذ الاستثمارات الأجنبية أشكالا قانونية مختلفة بسبب طبيعة عملها وحجمها. ومن حيث التقسيمات بالاستثمارات الأجنبية عليها الاقتصاديون والقانونيون،فقد جرى تقسيمها إلى استثمارات مباشره وأخرى غير مباشره كما يأتي:

أ/ الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ تنال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين حيث تباينت أرائهم حول مفهوم واحد وشامل.

- يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر بشخص طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخص معنويا. كثير المساهمة وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحصل على جنسية الدولة التي يعمل عليها الاقتصاد[3].
- هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر[4].
- إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية و الاجتماعية وسياسة سواء لهدف مؤقت أول لأجل محدد أو لآجال طويلة أو غير مباشر ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات[5].

([1])المادة 2 من نفس المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 ، مرجع سابق.

([2]) المادة 1 من الامر رقم 01 - 03 المعدل و المتمم ، مرجع سابق.

([3]) محمد عبد العزيز عبد الله،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** "ط1 ، دار النفاش -17.الأردن، 2006ص 16 .

([4]) شهرزاد زعنيب،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع أفاق مجلة العلوم الاقتصادية**"، جامعة محمد خيضر، العدد 08بسكرة الجزائر ، 2008 ، ص07 .

([5]) فريد النجار،" **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص85

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل من:

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر (OCDE):التعريف الأول" :هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة"

التعريف الثاني" :هو استثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار والدولة المضيفة له "

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

"يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى، و يكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة وغير المقيمة والتي تخصص استثمارات فهي مسماة استثمارات أجنبية مباشرة [1]"

يعرفه البعض الآخر:"على انه عبارة عن كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان[2]."

ب/ الاستثمار الأجنبي غير المباشر(الاستثمار ألمحفظي).

هو المتاجرة بالأوراق المالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين من دون اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه، وان غاية الاستثمار الأجنبي في هذه العملية هو القيام بالمضاربات التجارية المتعلقة بشراء وبيع الأسهم والسندات للحصول على أرباح السريعة نتيجة للحصول على فورقات سعرية ما بين عمليات شراء والبيع وهذا يعني أن هذا النوع من الاستثمارله طابع مالي صرف ، ولا يصاحبه نقل للأصول المادية أو غير المادية[3].

فضلا عن أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعد قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن هناك اختلاف ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ للأوراق المالية من خلال بعدين هما:

- البعد الإداري: أي من خلال درجه السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما سواء أكان هؤلاء المستثمرون أفراد آم شركات آم هيئات استثمارية.

([1]) رحابي سمية ،الملتقى الوطني، "المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية.

([2]) فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر –مصر –السعودية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،جامعة الج ا زئر، 2007.2008 ، ص 28

([3]) عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو، الدار النهضة العربية،القاهرة،1972،ص 701

- البعد الزمني: يتمثل بالافق الاستثمار القصير او طويل المدى.[1]

ويتعلق الاستثمار الأجنبي غير المباشر بشراء مستثمرين للأسهم وسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي الحصول على أرباح إضافية، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين غير المباشرين بالشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشره بحيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دور مؤثر في قرارات الشركة أو سياساتها ولاسيما إذا كانت الشركة الموجودة في بلد أخر.

وينطوي الاستثمار في الأوراق المالية على تلك الأفراد والهيئات الشركات على بعض الأوراق المالية من دون ممارسه إي نوع من ألرقابة او المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري ويعد الاستثمار في الأوراق المالية استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل الأوراق المالية صكا يعطي لحامله حق الحصول على جزء من عائد آو الحق في جزء من أصول منشاة ما، وكما عرف بكونه شراء ورقة مالية آو أوراق مالية عدة، استنادا إلى تحليل مناسب للعائد المقبول منها الذي يتعايش ودرجة المخاطرة له خلال مدة زمنية طويلة فالمستثمر الذي يستثمر في الأسهم ينتظر قبل كل شيء(فائدة)، من استثماره وقد تشكل الشركات على مستوى الدولي التي تخصصت في القيام بهذا النوع من الاستثمارات إدارة (المحافظ الاستثمارية) [*] حيث اصبح (المستثمرون) الخواص أو المؤسسات ، يفضلون أن يعهدوا بمدخراتهم لشركات إدارة المحافظ، وهذا راجع التنظيمية لهذه الأخيرة[2] .

شكل رقم :(01)أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

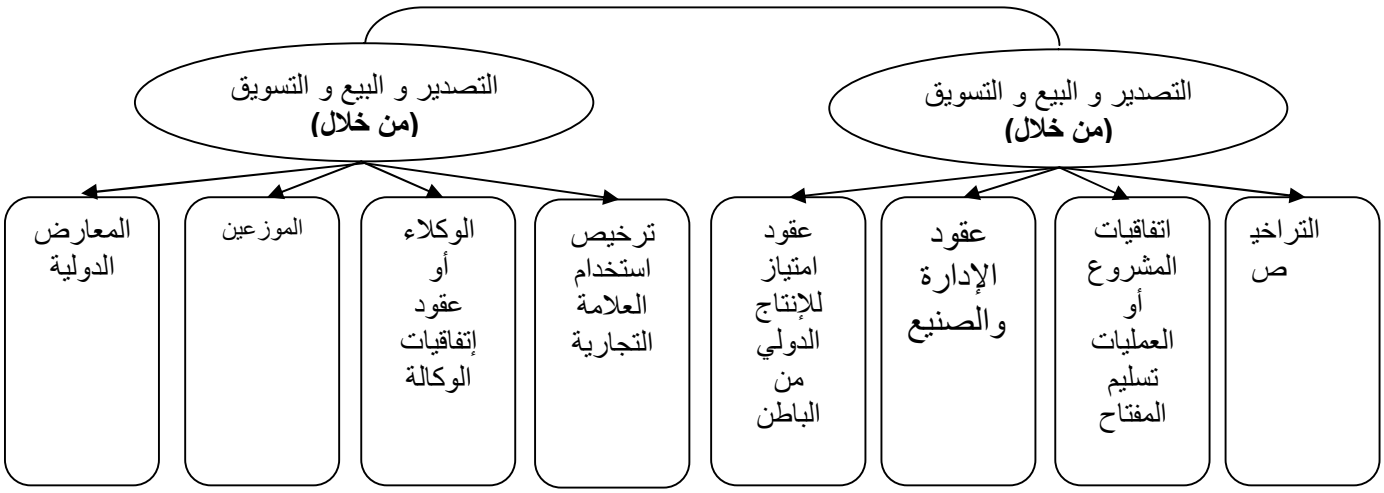

المصدر: عبد السلام أبو قحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ص 58

([1]) د.خضير عباس أحمد النداوي، محمد غسان الشبوط، دور الإستثمار الأجنبي في تطور الإقتصاد التركي بعد عام 2002،دار دجلة،المملكة الاردنية الهاشمية،2015،ص 42

([2]) كاكي عبد الكريم، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجيستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، 2010 –2011، ص 37

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي.

حجم العائدات الاستثمارية هو مقياس لقياس تطور الدول و يعد عامل من عوامل المالية لرفع الدخل الوطني الذي يصاحبه ارتفاع الدخل الفردي مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي فللاستثمارات أهمية اقتصادية و اجتماعية و إستراتيجية.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي.

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية[1]:

- زيادة الدخل القومي.
- خلق فرص العمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- زيادة الإنتاج و دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

و قد أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار و اللازمة لانتقال رؤوس الأموال أما في الدول النامية فلم يعط هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول. و تعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفير البيئة و المناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري و الاستثماري.
- الاستخدام غير العقلاني لرأس المال المتاح.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي.

قد تكون هذه الأهداف من أجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة)أو من أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة، و من الأهداف أيضا:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- استمرارية الحصوا على الدخل و العمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.

([1]) د.حسن النمر، الاستثمارات الاجنبية بين الجذب ةو الحماية في الاتفاقيات العربية و الدولية،مكتبة الوفاء، الطبعة الاولى 2017،الاسكندرية،ص 10.[1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر و محدداته.

لقد كان الاهتمام كبيرا بالاستثمار الأجنبي قديما و حديثا ، حيث قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الأجنبي ، و دوافع الشركات الأجنبية للاستثمار خارج الحدود، و سنتطرق الى بعض هذه النظريات التقليدية و الحديثة المحددة لدوافع الاستثمار الأجنبي بنوعيه.

الفرع الأول: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي.

1/النظريات التقليدية.

حاول الكثير من المفكرين في بداية القرن الماضي، إعطاء تفسيرات لأسباب الاستثمار الأجنبي ،و سنعرض بعض هذه النظريات.

1/أ- النظرية الكلاسيكية.

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية، أن الاستثمار الأجنبي لا يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، فالاستثمار الأجنبي يكون من البلد الغني إلى البلد الفقير، و هذا يعني انتقال رؤوس الأموال، من البلد الذي إنتاجية رأس المال فيه أقل إلى البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال أعلى. [1]

كما ترجع هذه النظرية ، أسباب الاستثمار الأجنبي ، إلى اختلاف تكاليف عناصر الإنتاج بين الدول، مما يدفع المستثمر الذي تكون تكاليف عناصر الإنتاج في بلده أقل من تكاليف عناصر الإنتاج في البلد المضيف، إلى اقتحام سوق البلد المضيف و الاستثمار فيه، للحصول على الفرق الايجابي لتباين تكاليف عناصر الإنتاج بين البلدين،أما بالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فإن النظرية الكلاسيكية ترى بأنه لن يحقق الأهداف المرجوة من طرف البلدان النامية المضيفة، ذلك أنه يتجه دائما لخدمة الاستثمار الأجنبي[2]، و يرجع ذلك لعدة أسباب من بينها:

- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من أن تؤدي إلى انخفاض الإدخار و الاستثمار المحليين بسبب المنافسة، و كذلك فشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل القطر المضيف، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.
- تعتبر الدول النامية في نظر الشركات الأجنبية ، كمصدر للمواد الأولية الخام،و بالتالي تعمل على استنزاف مواردها و طاقاتها.

([1]) نعيمة أوعيل، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة الجزائر(03)،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزلئر1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية ، ص 32

([2]) نعيمة أوعيل، المرجع السابق ، ص 33

- تنظر الشركات الأجنبية إلى الدول النامية كسوق لتصريف منتجاتها المصنعة، مما يدفع إلى ظهور الاحتكار و التلاعب بالأسعار داخل الأسواق المحلية للدول المضيفة النامية
- ظهور أنماط استهلاكية جديدة في الأسواق المحلية للدول النامية، و ذلك نتيجة إلى ما تقوم به هذه الشركات من حملات إعلانية و ترويجية لهذه السلع، حيث تتوجه أغلب الشركات الأجنبية نحو الصناعات الاستهلاكية و ليس الإنتاجية، و السلع الكمالية و ليس الضرورية.
- ربط اقتصاديات البلدان النامية باقتصاديات الدول المتقدمة ، يمكن هذه الأخيرة من ممارسة ضغوط سياسية و اقتصادية على الأولى، و يعرض الدول النامية الى صدمات و أزمات اقتصادية تتعرض لها الدول المتقدمة من وقت لآخر.
- زيادة التدفق النقدي للخارج مقارنة بالداخل، و ذلك بسبب لجوء بعض المستثمرين الأجانب الى الإقتراض من بنوك الدول المضيفة، مما يؤدي الى نقص القروض المتاحة للمستثمرين المحليين.

ب/ نظرية النفقات النسبية.

و طبقا لهذه النظرية، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة، تتخصص كا دولة في انتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، و تقوم باسترد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.

فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية، و ليس في النفقة المطلقة[1]و عليه فالشرط الضروري و الكافي بقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية، حيث أنها تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال ، كما يعاب عليها طابع السكون الذي تتميز به ،فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.

ج/ النظرية السويدية (هكشر و أوليين).

ترجع هذه الدراسة و التي جاء بهت هكشر و أوليين ، سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول، في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافا في أثمان عناصر الإنتاج، و بالتالي في أثمان المنتجات، نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في داخلها يتكلفة أقل نسبيا، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول، و من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ، هو أنها أعاقت الاستثمار الأجنبي المباشر

([1]) زينب حسن عوف الله، اقتصاد دولي على بعض القضايا ، الاسكندرية، الدار الجامعية،1998، ص 48.

بين الدول، و ذلك حينما اقتصر تفسيرها لهذا الأخير على صيغة تبادل السلعة في المرحلة النهائية للمنتوج، ثم إن الواقع الاقتصادي العالمي أقر بحقيقة معينة مناقضة لهذه النظرية ، فيما يخص عدم انتقال رؤوس الأموال و الموارد الأولية بين الدول،و تمثلت هذه الحقيقة في انتقال رؤوس الأموال الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو اوربا و انتقال المواد الأولية الطبيعية للبلدان النامية نحو بلدان اوربا الغربية[1]

2/النظريات الحديثة .

ظهرت عدة توجهات جديدة في أواخر القرن العشرين، تسعى لتفسير أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الشركات المتعددة الجنسيات، وسنتطرق إلى نظريتين كما يلي:

ا/ نظرية دور حياة المنتوج:

حاول ري مون فيرنون (RAYMOND VERNON) صاحب هذه النظرية الاستفادة من النظريات التقليدية ،وحاول تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر .

وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده ،أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه،(الظهور،النمو،النضوج ،الانحدار ثم الزوال)،وتحتفظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط ، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج ،تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري[(2)] ،حتى تنتهي إلى الزوال ،ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي على النحو التالي :

المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج والبيع.

يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة ، لم يسبق إنتاجها من قبل هو بيعها في السوق المحلي ، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة ،لا يشتريها إلا ذوو الدخل المرتفع ، ويظل العرض محدودا، حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين،وبعدما تتكون فكرة كاملة عن السوق وعن ارتفاع التكلفة ،تصبح المؤسسة قادرة على التغلب على المعوقات ،حيث يتم عرض دفعة أخرى من المنتوج ،فإذا زاد الطلب عليها تبدأ الشركة في وضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير ، الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها .

المرحلة الثانية: مرحلة التصدير والنمو.

يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير ،ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي ،وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج ،مبتدئة بالأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد[3] ،حيث يتزايد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية ، فتستغل

([1]) فارس فوضيل ، مرجع سابق، ص 16

([2]) علي عباس ،إدارة الأعمال الدولية،(الإطار العام)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن،ط2003،1،ص 41.

([3]) علي عباس ، المرجع السابق، ص 165

المؤسسة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج وتحسن نوعيته بشراء آلات حديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة ،للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، و تعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، حيث تشتد الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين و التجار، مركزة على جودة السلعة و فوائدها.

المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة.

في إطار سعي المؤسسة للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي و الخارجي خاصة، تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر، و التأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج مازالت بدون تغيير سلبي، فتطور إستراتيجيتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج و التوزيع إلى الأسواق الخارجية، و تنشئ بذلك الشركة فروع لها في الخارج، تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبة الفنية للسلعة و التكنولوجيا المستخدمة ، و يصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة واردا، و احتمال بيعها بأسعار منافسة أمرا واردا؛ و تفقد مع مرور الوقت الشركة ميزتها التنافسية ، و تصل إلى مرحلة التدهور و انخفاض المبيعات، فتغير من إستراتيجيتها الترويجية فتركز على السعر ثم الجودة، و يصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار و التدهور.

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغير ولائهم للسلعة، بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق، و ذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتوج في أسواق لم يصل إليها بعد، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة و أحجامها ، ألوانها، عبواتها و أسعارها و في نفس الوقت تعتمد الإستراتيجية الهجومية و ذلك باختراع سلعة جديدة و تغزو بها الأسواق من جديد.

وقد وجهت الكثير من الانتقادات لهذه النظرية، من بينها :

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات، فهناك سلع يصعب تقليدها و إنتاجها بسهولة.
- اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة ، و اتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة من التسهيلات و التمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيرا واضحا للأسباب التي تدفع الشركات نحو الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية بدلا من عقود التراخيص مثلا.
- اهتمت بالاستثمارات الجديدة و عدم اهتمامها بالاستثمار لإنتاج منتوج متواجد من قبل .

ب/ النظرية الاحتكارية للسوق الدولي.

تقدم لنا هذه النظرية تفسيرا لدوافع الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق، الذي تسيطر فيه شركة ما، أو قلة من المنتجين على إنتاج ، أو بيع و توزيع سلعة ما، محتفظين بالميزة التنافسية التي

تمكنهم من الاستثمار بالسوق، و تسمى هذه الظاهرة "باحتكار القلة" ، و هناك ثلاثة أنواع من الاحتكار في السوق الدولي هي[1]:

ب/1- احتكار الشركة الأولى للسوق.

هذا النوع من الاحتكار راجع لاقتناع شركة ما بأقدميتها في مجال إنتاج سلعة معينة، حيث تعتبر أول من قدم هذه السلعة للسوق، فتحرص على تطويرها باستمرار و التشهير لها بالحملات الإعلانية، و استخدام التكنولوجيا الحديثة لإنتاج عمليات أكبر بتكاليف أقل، مما يجعلها قادرة على التفوق و المحافظة على الميزة التنافسية، التي تمكنها من مواجهة أي منافس محتمل، حيث لا يمكن لأي شركة منافسة التأثير عليها في السوق لعدة أسباب منها[2]:

- المعرفة التامة للسوق.
- تعود غالية المستهلكين على السلعة و فوائدها و مستوى أسعارها، و أصبحوا أكثر ولاءا و تبنيا لسلعتها مما يصعب على شركة جديدة منافستها أو تهديدها .
- منازلة الشركة الجديدة للشركة الأولى، يكلفها مبالغ ضخمة قد تفوق ما تجنيه من أرباح فيما بعد.

كانت البداية مبكرة في سوق ما كلما استطاعت الشركة أن تحقق الريادة و النمو و السيطرة في أعمالها، مما يجعلها تحتكر تماما السوق، و هو ما يسمى كذلك بـ "سوق الاحتكار الكامل" و للسوق المحتكرة بالكامل عدة خصائص نذكر منها:

- وجود مشروع واحد في السوق.
- يستطيع المشروع التحكم بالكمية التي ينتجها تاركا تحديد السعر للسوق و يستطيع تحديد السعر و يترك للمستهلكين تحديد الكمية.
- يمكن للمحتكر تجزئة السوق الواحدة إلى عدة أسواق ذات مرونة مختلفة للطلب بشرط عدم اتصالها.
- يمكن للمحتكر أن يميز وحدات السلعة المنتجة، و يحصل على أسعار مختلفة.
- السيادة الكاملة للمحتكر على السوق.
- إن إنتاج المحتكر يمثل العرض كله في السوق.
- يمكن للمحتكر أن يحقق ربحا عاديا حتى على المدى الطويل.
- لا توجد أي منافسة في السوق

([1]) علي عباس، المرجع السابق، ص 170

([2]) علي عباس، المرجع السابق، ص 171

ب/2- القوة الاحتكارية.

بموجب هذا النوع من الإحتكار ، يكون الدافع فيه للشركة الاستثمار في الخارج، هو القوة الاحتكارية، حيث لا يمكن ممارسة الأعمال الدولية في الأسواق بعيدا عن الدولة الأم، إلا للشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية ، كالتقنية المبتكرة واختراع أساليب عمل غير مسبوقة ، كما تمتلك الانضباط والكفاءة في إدارتها ،لأن هذا النوع من النشاط تكاليفه المادية و الاجتماعية ضخمة، و لكي تتمكن من تعويض تكاليف التغلب على العوائق، لابد لها من مزج قدراتها في نسق تام، حيث تصبح قادرة على تحقيق أرباح طائلة في السوق الأجنبي و المحافظة على ميزتها المطلقة، بل و تهدد المنافسين الآخرين حتى لو كانت الشركة الأقدم في مركز قوي[1].

ب/3- سلوك رد الفعل.

تراقب الشركات نشاط بعضها البعض، فإذا زادت شركة من إنتاجها و خفضت من أسعارها فإن المنافس الثاني قد يقوم بخطوة مماثلة...و هكذا تتوالى الأفعال و ردود الأفعال، إن هذا السلوك الاحتكاري من صفات الشركات الكبيرة ذات الطبيعة الاحتكارية، فالسبب الذي دفع الشركة الثانية للاستثمار في الخارج، هو قيام الشركة الأولى المحلية بالاستثمار في الخارج.

و قد يكون الاستثمار رد فعل تقوم به شركة محلية، لعزم شركة أجنبية الدخول إلى سوق تحتكره الشركة الأولى في بلدها' لكن هذا النوع من الاحتكار لم يقدم تفسيرا لأسباب قيام الشركة الأولى بالاستثمار في السوق الأجنبية.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي.

نتناول في هذا الفرع، بعض المحددات التي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى الاستثمار خارج بلده، وهي كالتالي:

1. **استقرار النظام السياسي.**

يعتبر من المحددات الرئيسية ، التي يتخذ على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار ، فاستقرار النظام السياسي يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية ،حيث يفضل المستثمرون الأجانب النظم الديمقراطية الراسخة والمستقرة ،أين يضمنون الحصول على الأرباح وتتقلص لديهم مخاطر الخسارة الواردة في حالة انعدام الاستقرار السياسي ،فقد يتغير الحكم في البلد المضيف وتتغير معه طبيعة ومشروعية المعاملات الاقتصادية الدولية لهذا البلد، فتخسر بذلك الشركة الأجنبية رأسمالها.

2. **حجم السوق.**

لا يتحدد حجم السوق بمساحته فحسب ، وإنما بعوامل أخرى أكثر أهمية مثل :عدد السكان ،الدخل الوطني ،الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، وقد يكون عدد السكان كبيرا ولكن القدرة الشرائية

([1]) علي عباس،2003، المرجع السابق، ص 172

أو مستوى الدخل متدن ، كما أن العادات والتقاليد للبلد المضيف مهمة جدا، فالدول الإسلامية مثلا لا تأكل لحوم الخنزير ولا تتناول المشروبات الروحية ،وبالتالي فإنه لا يوجد سوق لتسويق هذه السلع في الدول الإسلامية العربية [1].

3. توفر البنية التحتية.

كلما توفرت البني التحتية الهيكلية لدولة ما ،كلما زاد ذلك من جذب الاستثمارات الأجنبية ، ونقصد بالبني الهيكلية الطرق وخدمات الكهرباء ،الاتصالات والماء والمرافق الأخرى .

4. أهداف البنية التحتية.

قد تسعى الشركات الأجنبية من وراء استثماراتها الى ضمان الحصول على المواد الخام و المواد الأولية أو التقليل من درجة الخطر التي تواجهها في السوق المحلي عن طريق استثمار جزء من مواردها المالية و البشرية في الخارج.

5. أهداف الدولة الأم.

عادة ما يكون للدولة الأم للمستثمر الأجنبي أهداف وراء الاستثمار في الدولة المضيفة، كممارسة أنواع من الضغوط الاقتصادية و السياسية، لارغام الدول المضيفة على الدخول في أحلاف عسكرية أو اقتصادية معينة، وقد يكون الهدف نشر فكرة معينة عن طريق نشر ثقافتها و أنظمتها السياسية.

6. المزايا النسبية أو التكاليف المقارنة.

و يقصد بها الميزة التي تتميز بها دولة عن دولة أخرى، في إنتاج و بيع السلع، و هذا التخصص يؤدي الى زيادة المنافع التي يمكن للدولة أن تحصل عليها، و التي تكون في شكل حولها على سلع أخرى أو حماية مواردها، و مثال على ذلك نفترض أن الجزائر و تونس ينتجان كلاهما السماد الكيماوي و السماد الفوسفاتي ، إلا أن الجزائر تتميز عن تونس في إنتاج السماد الكيماوي بأقل تكلفة مقارنة بتونس، و تونس تتميز بإنتاج السماد الفوسفاتي بأقل تكلفة مقارنة بالجزائر، فمن المفيد أن تتخصص كل دولة في إنتاج و بيع السلع التي تنتجها بأقل تكلفة.

7. مخاطر البلد المضيف.

يقصد بمخاطر البلد المضيف بالنسبة للمستثمر احتمال التعرض لخسارة أو إصابة تؤثر سلبا على أعماله.[2] قد تكون هذه المخاطر سياسية، و ذلك ما يعني احتمال نشوء حرب في البلد المضيف أو احتلاله من قبل قوة أجنبية، أو نشوء مظاهرات.و قد تكون هذه المخاطر اقتصادية كتباطؤ معدل نمو

([1]) نعيمة أوعيل، مرجع سابق، ص 45

([2]) نعيمة أوعيل، مرجع سابق، ص 46

الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف، انخفاض إيرادات الصادرات أو الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج.

لقد أصبح عنصر الخطر من أهم العناصر التي يبنى على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار في بلد ما، ذلك أن الحوافز و الضمانات لم تعد كافية، لأن ارتفاع نسبة الخطر لبلد ما لا يعطي الشرعية و الارتياح الكافيين للضمانات و الحوافز الممنوحة، و العكس صحيح.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أي أن المساومات والعدالة بين الأجيال هي واحدة من العوامل المطلوبة للتنمية المستدامة، وهي الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية، الحياة الاجتماعية، و الاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

هدف التنمية المستدامة إحداث التغييرات ألاقتصادية، الاجتماعية، و البيئية من المفروض أن تكون ايجابية والحاجة لتجنب الآثار غير مرغوبة وتأكيد تحقيق المنافع على المدى البعيد قاد إلى ظهور مفهوم الاستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة.

نبذة تاريخيـــة.

يرجع ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى ظهور تقرير لجنة (بوتلاند) والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة، على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.حيث شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا كبيرا منذ بداية الستينات من القرن الماضي إلى اليوم ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960–1970)، اقترن مفهوم التنمية المستدامة بالنمو الاقتصادي، مثل الدخل القومي والدخل الفردي.وفي العقد الثاني للتنمية (1970–1980)، اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية، بجانب البعد الاقتصادي، وخلال عقد التنمية الثالث (1980–1990) اكتسب مفهوم التنمية بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة العامة في اتخاذ القرارات التنموية الخاصة بالحكم الراشد، أما عقد التنمية الرابع 1990 فقد شهد نقلة نوعية في مفهوم التنمية، حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في إعلان (ريو) لعام 1992 الذي تضمن مبادئ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريف والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات نذكر أهمها[1]:

(1) https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2524/

التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة:

ورد تعريف التنمية المستدامة في كتب عديدة ومناسبات متنوعة من إطراف مختلف التوجهات حيث لم يستخدم هذا المصطلح في بعض الأحيان استخداما صحيحا، فمفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي جرى استخدامها لأول مره خلال القرن المنصرم، وظهر كمعلم بارز في مسيرة تطور الوعي الدولي للصلات القائمة بين السكان والتنمية والبيئة.

و للتنمية المستدامة مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

- هي تنمية قابله للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والاسكان[1].
- هي عملية تعتمد بدرجة كبيرة على التدرج والشمولية والتكامل بين أبعاد التنمية المختلفة العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويجب فهم الاستدامة والتواصل وتطبيقهما من خلال مجتمع متغير مفتوح خاصة خلال فترات التحرك نحو العالمية، ولكن في نفس الوقت يجب تطبيق التواصل والاستدامة في إطار اقتصاديات وسياسات وثقافات خاصة بكل مجتمع، وكذلك الوقت أو الزمن الحادث.[2]
- هي تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.[3]
- وهي التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود إمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العمليات التنموية. [4]
- وعرفها قاموس ويبستر Webster كما يلي:هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.[5]

([1]) فراس أحمد الخرجي،الإدارة البيئية ، الطبعة الأولى،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع،عمان،2007،ص137.

([2]) عبد المنعم شكري السعيد، التنمية المستدامة بين الشكر و التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة،1997،ص 21.

([3]) المجلة العالمية للبيئة و التنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك،سلسلة عالم المعرفة، عدد:142، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت،1989،ص83

([4]) محمد الفائز بوشوب،التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،2002،ص31

([5]) geis.d,and kutzmark.T.,devloping sustainable communitie–the futur is now,center of excellence for sustainable development

- وعرفها وليم رولكزهاوس w.ruckelshaus ، مدير حماية البيئة الامريكية على أنها:تلك العملية التي تقع بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتين وليستا متناقضتان.
- وعرفها الأستاذان عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط في كونها تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة بحيث أن:

" التنمية المستدامة في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد المعدلات تجددها في الطبيعة و بالذات في حالة الموارد غير المتجددة أما بالنسبة للموارد المتجددة فإنه يجب ترشيد استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن البدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفا لها لمحاوله الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة و يجب استخدام هذه الموارد بأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها.[1]

- وكذلك عرفها هيرمان دالي **hurman daly**:

"هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على البيئة النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي والاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين من الأجل الطويل وهما : إعادة توصيل الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري.[2]

ولكن التعريف الأكثر تداولا للتنمية المستدامة هو الذي يتمحور حول كونها "تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو على الوفاء باحتياجاتها أيضا" ومما سبق من التعاريف يمكننا أن نستنتج نقاط هامه تحاول التعاريف سالفة الذكر التركيز عليها وهي:

- **التنمية** بمفهومها العام والرامي الى تحسين ظروف عيش العنصر البشري في محيط سليم وآمن وترقيته إلى ما هو أحسن تدريجيا.
- **الديمومة او الاستدامة:** بمعنى أن التعاريف أدرجت عامل الزمن في تعريف هذه التنمية التي تعدت مرحلة الحالة الثابتة إلى المرحلة الحركية الدائمة نحو المستقبل.
- **العدالة والإنصاف:** ركزت التعاريف على حق استغلال الموارد من طرف الأجيال الحالية دون إغفال حق الأجيال القادمة وهذا ما يكرس مبدءا مهما في توزيع الموارد.

([1]) عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها و اساليب تخطيطها و أدوات قياسها، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن،2007،ص23

([2]) محمد الفائز بوشوب، مرجع سابق،ص30.

- **الدعائم:** بينت هذه التعاريف أن التنمية المستدامة لا تخص جانبا واحدا فقط ولكن تعدته لتشمل جوانب متكاملة ومترابطة فيما بينهما وهي:

الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهي جوانب تهم كل الدول غنية كانت أم فقيرة.

الفرع الثاني:خصائص وأهداف التنمية المستدامة.

إن بزوغ مفهوم التنمية المستدامة كان نتيجة حتمية للسياسات والاستراتيجيات التنموية الفاشلة السابقة (من وجهه نظر الاستدامة) والتي استمرت لعقود طويلة لذلك انكب المهتمون بالتنمية المستدامة بتصحيح المسار التقليدي للتنمية بإعادة الاعتبار للمكونات المختلفة للعملية الاقتصادية (الإنتاجية) أي إعادة الاعتبار للمكونات المختلفة لثروة المجتمع من رساميل مختلفة: طبيعية، بشرية، اجتماعية، ومصنوعة وذلك بتسطير أهداف دقيقة للتنمية المستدامة حتى تحقق المغزى الرئيسي لها وهو تحقيق العدالة بين الأجيال في الانتفاع بنفس الموارد في ظل بيئه نظيفة ورفاه اقتصادي وسلم ورقي اجتماعيين.

إن التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة لم بعهدها الإنسان في الأساليب السابقة للتنمية أين كان الهم الوحيد هو الرفع من نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي دون الاهتمام إلى الجوانب البيئية ولا التفكير في الأجيال القادمة، تختص بخصائص عديدة تمكنها من تحقيق الهدف الاسمى لها وهو التوفيق بين التنميه الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة.

يمكننا استنتاج الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة من خلال تحليل التعاريف المختلفة لها واستخراج ما استجد فيها مقارنه بأسلوب التنمية القديم فنجد أن أهم خصائصها هي:[1]

- أنها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا ولاسيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصره وقياس مؤشراتها.
- للتنمية المستدامة بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة، أما أهداف التنمية المستدامة فهي تتلخص فيما يلي:[2]

([1]) سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، ورقة بحثية للمؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية الموسوم ب:المنظور الإقتصادي للتنمية، صفحة 165

([2]) إعلان الأمم المتحدة لسنة 1991، على موقع:-https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable development-goals.html

1. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل، مقبول وديمقراطي.
2. **احترام البيئة الطبيعية:** تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على أساس أنها مصدر حياة الإنسان وتحاول خلق التكامل والانسجام بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشأها الإنسان دون الإضرار بأي منهما.
3. **تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة:** تسعى التنمية المستدامة إلى تنمية إحساس المواطنين بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعه وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
4. **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.** تعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ولذلك تحاول جاهدة الحد من استنزافها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال.
5. **ربط تكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة ومن خلال توعيتها للسكان إظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان وذلك لما لهذه التكنولوجيات من فوائد دواء في اقتصاد الوقت، الطاقة أو في عدم تلويثها للمناخ.وقد اشتمل إعلان الأمم المتحدة سنة 1991 على ثلاثة محاور لأهداف التنمية في ظل نظم إنتاجية مستدامة وهي[1]:

1/ ضمان تحقيق مستوى مناسب ومتوازي من الغذاء.

2/تحقيق مستوى مناسب من العمالة وزيادة النمو وخلق الدخل.

3/ صيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

وقد لخص الدكتور احمد أبو اليزيد الرسول الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة في الجدول الموالي:

جدول 01:الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة

الموارد	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية و الريفية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية و المياه الجوفية و موارد المياه العذبة و أنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي و زيادة الصادرات.	تحسين الإنتاجية و إرباح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان لاستخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و الأسماك و موارد المياه.

([1]) سحر قدوري الرفاعي، مرجع سابق ،صفحة 166

الصحة	زيادة الإنتاجية خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة و الأمان في أماكن العمل.	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الايكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء و نظام المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب،و توفير المواصلات و الصرف الصحي للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي و الغابات و الموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و المواصلات و الاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي و العالمي و التوسع في تنمية و استعمال الغابات و البدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكافة القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم من أجل حياة صحية و منتجة.	ادخال البيئة في المعلومات العامة و التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة و إيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية و غير الرسمية.

المصدر: احمد ابو اليزيد الرسول التنمية المتواصلة الإبعاد والمنهج مكتبة بستان المعرفة مصدر 2007 صفحة 91.

ومن هذا الجدول يستخلص الدكتور الخصائص التالية:

1/ **الاستمرارية:** والتي تتوقف على توليد دخل مرتفع يمكن من إحلال تجديد وصيانة الموارد باستثمار جزء منه.

2/ **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** سواء الموارد المتجددة او غير المتجددة بما يحفظ حق الأجيال القادمة في الانتفاع بها.

3/ **تحقيق التوازن البيئي:** حيث انه المعيار الضابط للتنمية المستدامة بضمانه لسلامه الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام الأمثل لغيرا لمتجددة والهدف هنا وإيجاد نوع من التكامل في عملية صنع القرار بما يكفل الحفاظ على البيئة أثناء كل عملية تنموية.

/ **التنمية المستدامة تعتمد على الأسس والاعتبارات البيئية:** وذلك فيما يتعلق بكل من:

- **قاعدة المدخلات:** وتشمل **المصادر المتجددة** التي لا يجب أن يتعدى استهلاكها قدرتها على التجدد، **المصادر غير المتجددة** التي يجب أن يتم استهلاك جزء من ناتج استخدامها الآن و يتم استثمار الجزء الأخر لصالح الأجيال القادمة والبحث عن بدائل متجددة منها.
- **قاعدة المخرجات:** حيث يكون توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل لتدعيم منهجية متكاملة للاستدامة.
- **تحفيز المشاركة الشعبية:** العامة وتنسيق الرؤية المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق أهداف مشتركة للمستقبل لتدعيم منهجية متكاملة للاستدامة.

- **التعلم**:من تجارب الآخرين ونقل الممارسات المثلى لتحسين نوعيه البيئة.

ومما سبق نستخلص بان التنمية المستدامة تسعى على أكثر من جهة (اجتماعية اقتصادية ثقافية بيئية) إلى تحسين ظروف المعيشة والوقاية بالفرد والمجتمع إلى مستويات عليا من الرضا والإشباع المادي والمعنوي وهي تنادي بما يلي لتحقيق ذلك:[1]

- عقلنه استغلال الموارد.
- إحلال استخدام الموارد المتجددة بدل غير متجددة.
- معدلات استغلال الموارد يجب أن لا يتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
- الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب إن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها واعادة تشكيلها.
- انتاج البضائع التي يمكن إعادة رسكلتها أي تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
- المساومة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا تحقيقا للعدالة.

المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.

تتضمن مختلف تعاريف التنمية المستدامة أبعادا مختلفة تتداخل فيما بينها، ومن شأن التفاعل فيما بينها أن يحقق تطورًا في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

يتجلى هذا البعد للتنمية المستدامة في الحفاظ على النمو الاقتصادي وذلك من خلال جعل الاستهلاك لا يتناقص مع مرور الوقت، عن طريق المحافظة على المخزون من الرأسمال الطبيعي والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ويصبح المستهلك عنصر إيجابي في العملية الاقتصادية، حيث يتم تلبية الحاجات والمتطلبات الضرورية للإنسان، عن طريق الإنتاج العقلاني، والاستهلاك الرشيد والقضاء على الفقر الغذائي والإنساني الذي تعاني منه دول الثالث[2] .

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

إنّ البعد الاجتماعي يتطلب تحليلا البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي ومستوى والمنظومة الصحية وآفاقها، والتنظيمات الاجتماعية وكذا نظم التعليم، دون نسيان جانب الاستعمال التقني وأثره على المجتمع، ولعل مشاكل البطالة والفراغ وكيفيات اكتساب المعرفة، والوصول إلى مستوى معيشي

([1]) د. محمد غنايم معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)،نيسان 2001

([2]) عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة (حالة الجزائر1995 –2006) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،2007 –2008،ص 53

لائق، والعيش حياة طويلة وصحية بأمل حياة أكبر، هي من أهم المشاكل على الإطلاق التي تواجه كل عمليات التنمية في البلدان.

العنصر الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، و الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع[1].

البعد البيئي :يوضح هذا البعد الإستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة.

الشكل التالي يلخص لنا بعض الابعاد المختلفة للتنمية المذكورة فيما سبق:

شكل رقم(02) : الأبعاد المختلفة للتنمية الستدامة.

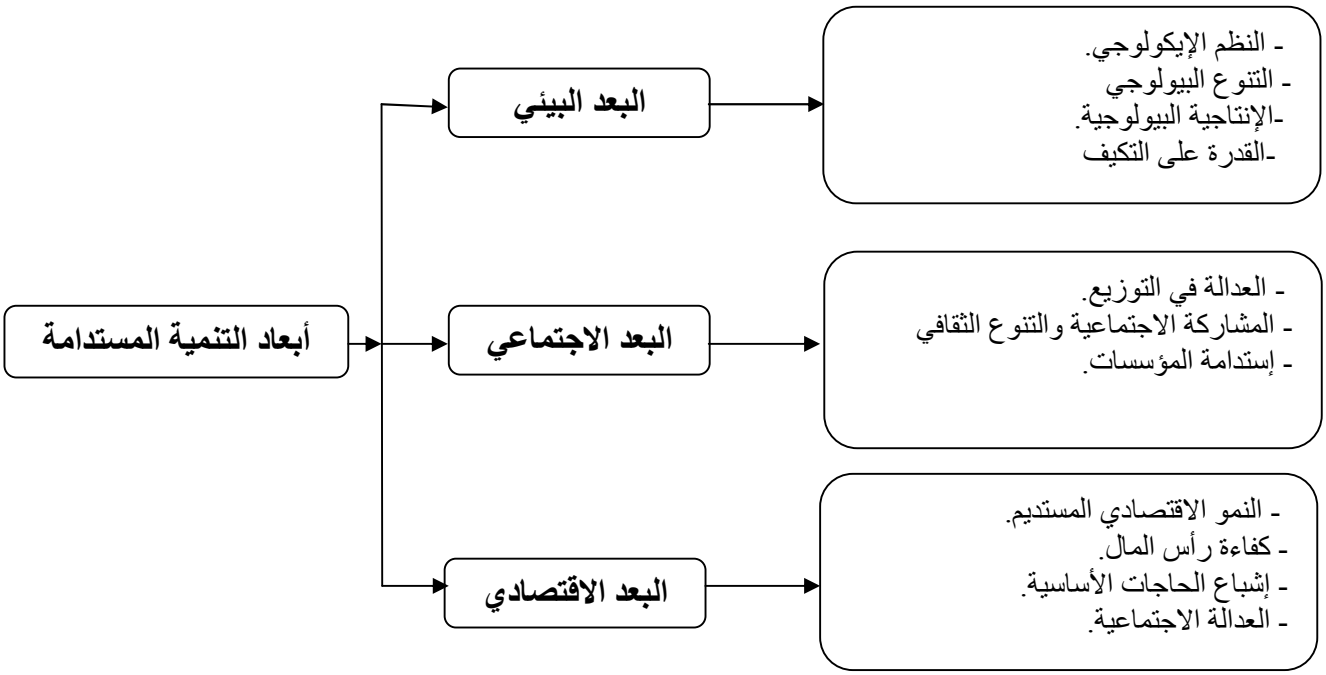

المصدر: محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت–لبنان،1434هـ –2013م ،ض 85.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة في ظل المؤتمرات و القمم العالمية.

الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية لعام 1992 و مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 [2].

([1]) محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت–لبنان،1434هـ –2013م ،ض 81.

([2]) https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences#

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية لعام 1992.

عُقد بموجب قرار الجمعية العامة 44/228 المؤرخ في 20 ديسمبر 1988، عُقد في **ريو دي جانيرو** في الفترة 3 إلى 14 حزيران/يونيه 1992 ،عرف وقتها باسم **قمة الأرض** وأُطلق عليه بعد ذلك اسم **مؤتمر ريو** حيث أدى إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة.

وقد صدرت الوثيقة الختامية في ثلاثة مجلدات:

- المجلد الأول + التصويب :القرارات التي اعتمدها المؤتمر
- المجلد الثاني :وقائع المؤتمر.
- المجلد الثالث + التصويب :البيانات التي ألقاها رؤساء الدول أو الحكومات في الجزء الخاص باجتماع القمة من المؤتمر.

و قد اعتمد ثلاثة اتفاقات رئيسية (توجد في المجلد الأول + التصويب):

- **إعلان ريو المتعلق** بالبيئة والتنمية، وهو سلسلة من المبادئ التي تعرِّف حقوق ومسؤوليات الدول.
- **جدول أعمال القرن 21**، وهو خطة عمل عالمية لتعزيز التنمية المستدامة.
- بيان مبادئ الغابات، وهو مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في أنحاء العالم.

و فُتح باب التوقيع على معاهدتين متعددتي الأطراف:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- اتفاقية التنوع البيولوجي.

كما دعا إلى عدة مبادرات كبرى في المجالات الرئيسية الأخرى للتنمية المستدامة، مثل المؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبدء مفاوضات بشأن اتفاقية لمكافحة التصحر؛ واتفاق بشأن الأرصدة السمكية الكثيرة الترحال والمتداخلة المناطق.

ثانيا: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002.

تم عقد هذه القمة سنة 2002 بعاصمة جنوب إفريقيا جوهانسبورغ برعاية الأمم المتحدة كسابقتها قمة ريو دي جانيرو، إذ اجتمع ممثلو 191 دولة على مدى أسبوعين بحضور نحو 22 ألف مشارك من زعماء دول، مسؤولين و منظمات غير حكومية و رجال أعمال .و قد تم التوقيع على الإعلان النهائي للقمة رغم عدم تلبية هذه الوثيقة المعدة سلفا لاحتياجات و مطالب شعوب العالم.

و قد سميت هذه القمة : القمة العالمية حول التنمية المستدامة SMDD حيث كانت فرصة لدول العالم لتقييم ما تم القيام به منذ آخر قمة للأرض و كذلك لإتمام البرنامج المسطر في قمة ري ودي جانيرو[1].

و أقرت القمة برنامج عمل مكون من 153 مادة مجزأة إلى 615 فرع حول مواضيع عدة: **الفقر – الاستهلاك –الموارد الطبيعية– العولمة– احترام حقوق الإنسان**، أما المواضيع ذات الأولية فكانت كل ما تعلق ب: **المياه –الطاقة– الصحة– التنوع البيولوجي – الإنتاجية الفلاحية.**

و بعد انعقادها تجاهلت القمة تحديد حجم التزامات الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة من اجل تحقيق التنمية المستدامة مما دفع خبراء البيئة و المنظمات غير الحكومية الى التاكيد ان القمة فشلت فشلا ذريعا.

الفرع الثاني: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2005 و مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) لعام 2012.

اولا: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2005.

مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، المنعقد بتاريخ 14–16 سبتمبر/أيلول 2005، اجتماع قمة مُتابِع لمؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة لعام 2000، والذي أدى إلى إعلان الألفية للأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية .(MDGs) اجتمع ممثلون (بما في ذلك العديد من القادة) من دول الأعضاء الـ 191 آنذاك (الآن 193) في مدينة نيويورك ووصفته الأمم المتحدة بأنه «فرصة هذا الجيل لاتخاذ قرارات جريئة في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة »[2]

وُصِفَت القمة بأنها «أكبر تجمع لزعماء العالم في التاريخ»، وشهدت قدوم العديد من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات .حيث كان هناك حوالي 170 من القادة وفقًا للمنظمين. ألقى غالبية الحاضرين كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وألقوا خطابات تعكس نجاحات الماضي في الأمم المتحدة والتحديات المستقبلية. ألقت جميع دول الأعضاء الـ 191 آنذاك خطابًا بشكلٍ ما، وإذا لم يكن رئيس الدولة أو الحكومة حاضرًا ناب عنه وزير الخارجية أو نائب الرئيس أو نائب رئيس الوزراء.

ترأس الاجتماعات رئيس وزراء السويد جوران بيرسون، منذ أن كان السويدي يان الياسون رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الستين. تمّ التوصل إلى المحادثات بشأن الوثيقة الختامية للقمة العالمية بعناية تحت إشراف رئيس الجمعية العامة بدورتها التاسعة والخمسين، السيد جان بينغ من الغابون.

أُجّلت مفاوضات ما قبل القمة بسرعة بمثول سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جون بولتون في الأمم المتحدة أوائل أغسطس/آب، الذي عينه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أثناء عطلة مجلس

(1) مرجع سابق https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences#

(2) https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_60_1.pdf

الشيوخ. كان المنصب شاغرًا منذ شهر يناير/كانون الأول، حيث تولى المسؤولون الدبلوماسيون الأمريكيون المسؤوليات. أصدر بولتون بسرعة قائمة بالمتطلبات الجديدة (بما في ذلك التخلي عن استخدام مصطلح ''الأهداف الإنمائية للألفية'')، والتي لم يتم تسويتها قبل أيام من القمة. زعم بعض المراقبون أنه في عشية القمة، وصلت الولايات المتحدة لاتفاق استرضائي أكثر ممّا كان متوقعًا، يعود ذلك جزئيًا إلى نتيجة تدفق الدعم الدولي للولايات المتحدة بعد إعصار كاترينا[1]

وإلى جانب مناقشة التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتكرار الالتزام العالمي بها، عُقدت القمة لمعالجة الإصلاح المحتمل للأمم المتحدة؛ في نهاية المطاف أُجِّلَت الكثير من الخطط إلى موعدٍ لاحق. باستثناء إقرار ''مسؤولية الحماية'' (المعروفة بالاختصارين RtoP و(R2P، وهو عبارة عن ''حق التدخل الإنساني''الذي وضعته لجنة تابعة للأمم المتحدة واقترحه كوفي أنان ضمن جزء من كتابه» *في جوٍّ من الحرية أفسح* «بمثابة حزمة إصلاح. تمنح ''مسؤولية الحماية'' المجتمع الدولي الحق في التدخل في حالة ''تقاعس واضح للسلطات الوطنية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية''. وكان هناك اتفاق شامل في القمة على إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان[2] .

وخلال القمة، حصلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على موافقة الثلاثين، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر/كانون الثاني 2005.

كما عقدت الجلسة الافتتاحية لمؤسسة كلينتون العالمية في مدينة نيويورك لتتزامن مع القمة العالمية لعام 2005، واجتذبت العديد من قادة العالم الذين حضروا القمة.

ثانيا:مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) لعام 2012.

جاء هذا المؤتمر بعد عشرين سنة من انعقاده في ري ودي جانيرو ،حيث اجتمع في نهاية جوان 2012 الاف المشاركين من حكومات، و قطاع خاص، و منظمات غير حكومية و غيرها، سعيا إلى إعطاء دفعة قوية صوب التنمية المستدامة و قد ركزت القمة على موضوعين رئيسيين هما:

- الاقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة و القضاء على الفقر.

---

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A_%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_2005

(2) In larger freedom: towards development, security and human rights for all 13 December 2006.. Report of the Secretary-General. Prepared by the UN Web

- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

و اهم ما يمكننا استخلاصه من هذه القمة ما يلي:

الاتفاق النهائي لقمة ريو +20 يؤكد على الأهداف التي نص عليها مؤتمر قمة 1992 و قد استخدمت كلمة "يعيد التأكيد" في نص الاتفاق الختامي 59 مرة في وثيقة تتكون من 49 صفحة، جاءت تحت عنوان "المستقبل الذي نريده" ، كذلك يوصي النص المعتمد يوم 22 جوان2012 بتعزيز التعاون الدولي و التأكيد على ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي..

الفرع الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 و مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2019.

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015.

عقد في مقر الأمم المتحدة الرئيسي، مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة بين 25–27 سبتمبر 2015 ،جمع 150زعيما من زعماء العالم بمقر الأمم المتحدة لمدة ثلاثة أيام ، تتكون من اعلان واحد و سبعة عشر(17) هدفا من أهداف التنمية المستدامة و 193غاية.

و تجسدت اهداف القمة في دعوة جميع البلدان الفقيرة و الغنية و المتوسطة الدخل للعمل لتعزيز الازدهار مع الاخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض ،و تدرك هذه الاهداف بان القضاء على الفقر يجب ان يسير جنبا الى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي كما و تتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم و الصحة و الحماية الاجتماعية و فرص العمل مع معالجة تغير المناخ و حماية البيئة .

ثانيا: مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2019.

يجتمع رؤساء الدول والحكومات في يومي 24 و 25 أيلول/سبتمبر 2019 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 والأهداف الـ17 للتنمية المستدامة واستعراض جميع ذلك استعراضا شاملا. وهذه الفعالية هي أول قمة أممية بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال التنمية 2030 في أيلول/سبتمبر 2015.

المجالات الستة في قمة تغير المناخ[1]:

بحسب لجنة الأمم المتحدة المنظمة للقمة، فإن الغرض من مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ لعام 2019 هو: حث الدول والأقاليم والمدن والشركات والمستثمرين والمواطنين، على تكثيف الجهود العالمية المبذولة لمعالجة تغير المناخ في ستة مجالات عمل وهي، على النحو التالي:

(1) https://www.un.org/ar/climatechange/un-climate-summit-2019.shtml

1. الجانب المالي: تعبئة المصادر العمومية والخاصة للتمويل لدفع عملية إزالة الكربون من جميع القطاعات ذات الأولوية وتعزيز المقاومة.

2. التحول في الطاقة: تسريع التحول من الطاقة الحفرية نحو الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى إحراز أرباح معتبرة في كفاءة الطاقة.

3. التحول في الصناعة: تحويل الصناعات كالوقود، والغاز، والفولاذ، والإسمنت، والمواد الكيميائية، وتكنولوجيا المعلومات.

4. الحلول القائمة على: التخفيض من الانبعاثات، الرفع من قدرة البالوعة وتعزيز المقاومة داخل وعبر الغابات، والزراعة، والمحيطات، وأنظمة الغذاء بما في ذلك المحافظة على التنوع البيولوجي، وتسخير سلاسل الإمداد والتكنولوجيا.

5. المدن والعمل المحلي: تعزيز الخفض والمقاومة على المستويين الحضري والمحلي، مع التركيز على التزامات جديدة بشأن المباني ذات انبعاثات منخفضة، والنقل الجماعي، والبنية التحتية الحضرية؛ ومقاومة فقراء المناطق الحضرية.

6. المقاومة والتكيف: تعزيز الجهود العالمية لمعالجة وإدارة آثار تغير المناخ والمخاطر الناتجة عنه، لا سيما في تلك المجتمعات والدول الأكثر ضعفا.

وعلى ذات السياق، وعلاوة على ذلك، هنالك ثلاثة مجالات رئيسية مهمة، سيجري التركيز عليها، وهي:

– إستراتيجية خفض الإنبعاثات: توليد زخم للمساهمات الطموحة المحددة وطنيا والاستراتيجيات بعيدة المدى لبلوغ أهداف اتفاق باريس.

– إشراك الشباب والتعبئة العامة: تعبئة الناس في جميع أنحاء دول العالم لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، وضمان إدماج الشباب وتمثيلهم في جميع جوانب القمة، بما في ذلك مجالات التحول الستة الرئيسية المذكورة أعلاه.

– العوامل الاجتماعية والسياسية: تعزيز الالتزامات في المجالات التي تؤثر على رفاهية الناس، مثل التقليل من تلوث الهواء، وخلق فرص عمل لائقة، وتقوية استراتيجيات التكيف مع المناخ، وحماية العمال والفئات الضعيفة.

خلاصة الفصل:

رغم اختلاف أراء المفكرين حول مفهوم الاستثمار الأجنبي إلا أن الأغلبية يقرون بأهميته ومساهمته في تطوير الدول وازدهارها خاصة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصاديين،حيث أصبح الاستثمار الأجنبي ضرورة لابد منها في معظم الدول.

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي ، أصبح من الواضح الآن، أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

وبتحديد معنى الاستثمار، كعنصر رئيسي في التراكم، يستمد مصدر حركته من الفائض الاقتصادي، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية.

وما يمكن استنتاجه أيضا من هذا الفصل، أن الهدف العام من الاستثمار الأجنبي يختلف من وجهة نظر النظريات الاقتصادية الوضعية التي تحدد هدف الاستثمار على أساس تعظيم الأرباح بأقصى قدر ممكن.

الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة للدول المضيفة

تمهيد

احتل موضوع التنمية الاقتصادية في الماضي ولا يزال في الوقت الحاضر مكانا بارزا بين الدراسات التي يبحثها الفكر الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، فالتنمية هي العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، إذ تعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعل العديد من الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق التنمية واستغلال مواردها المتاحة لتحسين مستوى معيشة سكانها والنهوض بالقطاعات الإنتاجية المختلفة، والتنمية عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة، ووقت طويل وإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ، وكيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية.

ومن أجل هذا الموضوع قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاقتصادية.

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

المبحث الأول: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاقتصادية.

يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر بدور فاعل في التنمية الاقتصادية للدول النامية والدول المتقدمة في آن واحد، ويعد عامل جوهري من عوامل التنمية وإن اختلفت أهميته قياسا بالعوامل الأخرى، وتعلق الدول خاصة النامية آمالا عليه وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

المطلب الأول: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى أثر الاستثمار والأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية، حيث سيتم التطرق الى أثره على راس المال الناتج والمحلي الاجمالي وكذلك أثره ، وايضا أثره على ميزان المدفوعات.[1]

الفرع الأول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تكوين راس المال الثابت.

يوضح الجدول الموالي مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة(2000-2014):

جدول رقم (01): مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	209	2010	2011	2012
النسبة (%)	2,47	8,86	7,64	3,90	4,30	4,96	6,62	4,68	5,27	5,24	3,93	4,07	4,74

السنوات	2013	2014
النسبة	3,75	2,13

المصدر: بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية WDI2015

نلاحظ من خلال الجدول ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكون راس المال الثابت تبقى متواضعة ففي سنة 2000 كانت النسبة تقدر ب2,47%ثم شهدت هذه النسبة زيادة في سنة 2001. حيث بلغت 8,86% لتنخفض بعدها الى% 7.64 عام 2002ثم3,90 %سنة 2003 لترتفع سنة 2004لتصل الى 4.30% و 4,96%في عام 2005 ولترتفع سنة 2008 وتسجل 5,27% ، لتنخفض في سنة 2010 وتصل إلى 3.93%ثم ترتفع في سنتي 2011 و 2012 على التوالي الى4,07% و4,74% وبعدها تعود الى الانخفاض سنتي 2013و2014 بنسبة3,75% و2.13 على التوالي بالنظر الى بيانات الجدول، (03-05) نستنتج بان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الموطن في الجزائر لا يعد مصدر هام لتمويل الاستثمار في الجزائر، حيث يظل اثره الكمي ضعيف، هذا عدا عن

(1) حريري عبد الرزاق، دبديبي سعيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،2015-2015

الاهمية النوعية للاستثمار الاجنبي والكفيلة بتنشيط وتفعيل الجهاز الانتاجي، والتي تظل هي بدورها هامشية.[1]

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي على الناتج المحلي الاجمالي.

يوضح الجدول(02) الموالي مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة (%)	0.8	2.17	1.87	0.93	1.03	1.05	1.53	1.24	1.55	2.02	3.3	2.5

السنوات	2012	2013	2014	2015
النسبة (%)	3.3	2.7	4.3	4.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات قاعدة بيانات بيئية اداء الاعمال 2015.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تبقى جد ضعيفة وهذا راجع الى ضعف قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر فبالرغم من ارتفاعها في سنة2001 حيث وصلت الى 2.17 %مقارنة مع سنة2000والتي كانت 0.8%، عاود الانخفاض في سنةً 2002ليبلغ 1.87 ثم 0.93%سنة 2003 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات، التالية، ليصل لأعلى نسبة سنة 2010 ب3.3% ليوصل تذبذبه خلال الفترة 2011-2014 ليستقر سنة من بعد ب4.1% وتبين والارقام السابقة ان الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائر ي لا يزال ضعيفا على الرغم من انه من الضروري ان نأخذ في الاعتبار تأخر الانفتاح الحقيقي الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث لا تزال هناك امكانيات هائلة غير مستغلة الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي على الاستثمار الداخلي.

نقصد بالاستثمار الداخلي كل أنواع الاستثمارات الحقيقية – أي باستثناء الاستثمارات المالية- التي تنجز داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني سواء من طرف المقيمين و غير المقيمين (الأجانب)، و يمكن تلخيص أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي في:

الأثر الكمي و الأثر النوعي

الفرع الأول: الأثر الكمي .

و نقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي ، أي هل هذا الأخير يؤذي إلى الزيادة أم التخفيض أم الاستقرار في الحجم الإجمالي للاستثمارات الداخلية المحلية و الأجنبية ؟

([1]) حريري عبد الرزاق، دبديبي سعيد، مرجع السابق.

يحدث الاستثمار الأجنبي زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يدخل (الاستثمار الأجنبي) منشئا وحدات إنتاجية جديدة و/أو مضيفا أصولا إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل. مع اشتراط عدم استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل هذا الاستثمار. لأن استخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الأجانب يعني حرمان نظرائهم المحليين من إحداث نفس الزيادة في حجم الاستثمارات الداخلية.

فإذا صاحب دخول الاستثمار الأجنبي نشوء استثمارات أخرى إضافية محلية من طرف المقيمين نكون بصدد ما يسمى في الأدب الاقتصادي بالأثر التكاملي للاستثمار الأجنبي مع الاستثمار المحلي. و عادة ما تقع هذه الحالة عندما يكون الاستثمار الأجنبي بحاجة إلى إقامة روابط خلفية و/أو أمامية داخلية و ليس خارج البلد المضيف له. و بهذا يزداد حجم الاستثمارات الداخلية من ناحيتين:

الأولى و تتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمارات الأجنبية .

الثانية تتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمارات الخادمة و/أو المكملة للاستثمارات الأجنبية.[1]

الفرع الثاني: الأثر النوعي

بالرغم من أهمية التراكم الرأسمالي –للأصول الإنتاجية – للنمو الاقتصادي إلا أنه غير كاف لوحده . لأن النمو المستمر يستدعي توفر الموارد البشرية المؤهلة و المعرفة التكنولوجية المتقدمة علاوة على التراكم المستمر للأصول الثابتة . و في هذا الخصوص يفترض أن الاستثمار الأجنبي يحدث الآثار الثلاثة في الاقتصاد المضيف له من زيادة في حجم الاستثمارات و مساهمته في تحسين تأهيل الموارد البشرية ونقل المهارات و التكنولوجية.

و بهذا يؤثر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي على نحو حركي كالتالي:

أ- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة و أن يخفف الاختناقات (عنق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية و العملات الأجنبية.[2]

ب- يمكن للاستثمار الأجنبي أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشركات المحلية و يجهزها بالمدخلات الوسيطة.

ت- أن يزيد من صادرات البلد المضيف، و هذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية و الاستثمار المحلي

([1]) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على اقتصاد الجزائر، رسالة دكتوراه، ص 103

([2])عبد الكريم بعداش، مرجع السابق، ص 105

ث- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات و آلات، و تجهيزات تكنولوجية، و التي لا يمكن صناعتها محليا و من ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

رغم هذه الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي، ينبغي أن لا نتجاهل بعض أثاره السلبية على نفس العنصر – الاستثمار المحلي -. فإذا تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات...الخ، فإنه يؤدي إلى تثبيط الاستثمار المحلي و ربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.[1]

المطلب الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات.

يمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما :

-آثار ايجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.

– آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه. و نناقش فيما يلي كيفية حدوث هذين الأثرين آخذين في الاعتبار مكونات ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: الآثار على الميزان التجاري

هناك علاقة أكيدة بين إمكانيات الاستيراد و الاستثمار – كما أوضحه خبراء الأمم المتحدة في مقارنتهم لعدة دول مختلفة -، فزيادة الاستثمار تقتضي فعليا رفع الواردات... وتتمثل زيادة الواردات في واردات السلع الاستثمارية النهائية أو الواردات الضرورية(للإنتاج الداخلي لسلع ما. أي الاستهلاكيات الوسيطة لقطاع إنتاج السلع الاستثمارية.[2]

يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هذا الميزان من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع. فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه. و العكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته. و هناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبي ر هما:

-إستراتيجية الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير.

– إستراتيجية الاستثمار الأجنبي الموجه لإحلال الواردات أي لإنتاج السلع المستوردة.

---

(2) Patrick Guillaumont, L'absorption du capital, édition Cujas, Paris, Sans année d'édition, p 88.

و كلا الإستراتيجيتان تؤثران إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية. و الإستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات و منه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية.

الفرع الثاني: الآثار على ميزان الخدمات و باقي التحويلات .

إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مراحله الأولى قد يحدث آثارا ايجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة التدفق الوارد من العملات الأجنبية، فإن اتجاه هذا التدفق سينقلب مستقبلا حين يشرع في تسديد القروض الأجنبية و فوائدها إن وجدت و "ثمن استخدام براءات الاختراع و مقابل المعونة الأجنبية، و تحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج. [1] بالإضافة إلى تحويلات الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار.

مما سبق يبدو أن المدفوعات الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له ستتعاظم في المستقبل مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات البلد المذكور، و إذا لم تكن المقبوضات الجارية من العملة الأجنبية كافية لمواجهة هذه المدفوعات فسيضطر البلد المعني إلى الاستدانة الأجنبية. و هو الأمر الذي يفترض أن لا يقع فيه نتيجة جلبه للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قد يتحمل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعات مغشوشة بالعملة الصعبة من خلال تقديم الشركة الأم قروضا لفروعها في الخارج بأسعار فائدة مبالغ فيها، و ربما دون حاجة الفروع إلى هذه القروض، و إنما تلزمها الشركة الأم بهذا الاقتراض لأهداف ما. مما يضخم أعباء الفرع و مدفوعاته الخارجية و من ثم خروج العملة الأجنبية بدلا من جلبها.

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية و البيئية.

مما لا شك فيه أن هناك آثار إيجابية و أخرى سلبية للاستثمار الأجنبي و في هذا المبحث سنبين الارتباط بين الاستثمار الأجنبي و التنمية المستدامة، و لابد من الإشارة إلى أن ما يعد أثرا ايجابيا للاستثمار الأجنبي يعد بالضرورة هدفا مطلوبا و مقصودا للتنمية.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية.

يعتمد قياس الاستدامة الاجتماعية المتحققة من تدفقات الاستثمار الأجنبي على إبراز الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات على التشغيل ومكافحة البطالة، بالإضافة إلى تخفيض مستويات الفقر، من خلال تمكين أكبر قدر من شرائح القوة العاملة المحلية على تحسين مستوى معيشتهم و إتاحة فرص الكسب أمامهم.

([1]) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية : الصين أنموذجا، بيت الحكمة ، بغداد، 2002 ،ص114

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على البطالة.

لاشك أن البطالة تعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنّها تمثّل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها،إما في التخلص من البطالة،أ وعلى الأقل في الحد منها ومن تفاقمها.

والبطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرًا على العمل وراغبًا فيه ويبحث عنه، ولا يجد فرصة العمل عند معدلات الأجور السائدة وهي تؤثر على الدخل الفردي بشكل مباشر.ولقد تصاعدت البطالة خاصة منذ أوائل الثمانينات، في الدول المتقدمة وفي الدول النامية على السواء،وذلك بعد تباطؤ النمو الاقتصادي، نتيجة لدخول الاقتصاد مرحلة كساد طويلة، ومما فاقم من مشكلة البطالة في الدول النامية تفجر مشكلة المديونية الخارجية لتلك الدول بعد أزمة ديون المكسيك عام 1982.[1]

ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل، وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية [2] :

-أن وجود الشركات أجنبية سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

-إن الشركات الأجنبية المستثمرة في بلد مضيف سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحقّقة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة.

ومع هذه الزيادات سوف يمكن الدولة المضيفة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية محلية جديدة ومن ثم سترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

-إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

-إن وجود الشركات الاستثمارية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة مقارنة بنظيرتها الوطنية،فإنّه من المحتمل أن تتّجه العمالة والإطارات للعمل بهذه الشركات.

- قد يقوم المستثمر الأجنبي بتمهيد الطرق الى مصنعه ومده بشبكات الكهرباء والغاز والمياه إضافة إلى قنوات الصرف الصحي، مما يؤدي الى تقليل التكاليف على الإفراد المجاورة للمشروع وبالتالي زياد رأسمال الاجتماعي للدول النامية.

وعليه فإن تشجيع وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الدول المضيفة من تحقيق خدمات فعالة وعالية الجودة، ومن ثم مساهمتها في زيادة معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة لسكانها بشكل

([1]) نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،ص400 .

([2]) عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003، ص464.

عام ومع تواجد هذه الاستثمارات في الدول النامية سوف يؤدي الى تحقيق وفرات استهلاكية عالية المستوى والجودة وبأسعار اقل نسبيا، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية للفرد، كما قد يؤدي توافر السلع الجيدة الصنع الى ارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.[1]

الفرع الثاني: أثر الاستثمار على سوق العمل.[2]

يلعب الاستثمار الأجنبي دوارا هاما في خلق مناصب الشغل في البلد المضيف ، إلا أن هذا الأثر يختلف بحسب حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية الموطنة بالإضافة إلى مدى مرونة سوق العمل في البلد المضيف .والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحسين مناخها الاستثماري لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي قصد الحد أو التقليل من مشكل البطالة من خلال تقديم حوافز وامتيازات خاصة بالاستثمارات التي تقوم بتوظيف عدد معتبر من اليد العاملة.غير أنه وبالرغم من كل هذه الجهود لازالت فرص الشغل المستحدثة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة بالنظر إلى ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما قورنت بالإمكانيات الهائلة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (03)أنه من إجمالي 63804 مشروع استثماري، لم يتعدى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 822 مشروع أي ما يعادل 2216699مليون دينار وبمناصب شغل مستحدثة لم تتجاوز 119525 أي بنسبة 10 % فقط من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة كليا.

الأمر الذي يبين مدى تواضع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العمالة

في الجزائر، إذ تعد هذه المساهمة جد متواضعة مقارنة بمساهمة الاستثمارات المحلية والتي سمحت بخلق 1018887 منصب شغل أي بنسبة % 90 من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة وهو ما يفسر ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة واقتصار المشاريع الاستثمارية الأجنبية على قطاعات ريعية (قطاع المحروقات).

الجدول رقم :(03) تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة 2002-2016(الوحدة مليون دولار دج)

البيان	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة	عدد الوظائف	النسبة
استثمار محلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
استثمار أجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط http://www.andi.dz

(1) قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة والتوزيع، الأردن، 2009، ص355.

(2) شبانة نادية، مجلة العلوم الإنسانية ISSN 1112-9255، جامعة أم البواقي، الجزائر،

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة البيئية.

لا ريب أن هنالك تأثير للاستثمار الأجنبي على البيئة، فمن المعلوم أنه إلى جانب المنافع توجد تكاليف تتمثل بالأخطار البيئية للبلد المضيف، و التي تؤدي الى خفض منافع التنمية الاقتصادية،لذلك يتطلب المزيد من الجهود لتقييم الروابط بين البيئة و الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا.

إن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات العلمية فحسب بل تشتمل على المعارف والخبرات والمهارات لتصنيع منتج معين، وان تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية، و صارت بذلك التكنولوجيا أهم عناصر الإنتاج، ولقد ساهم التقدم تكنولوجيي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين (70 % و 75%.)[1] حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من آلات والمعدات ذات المستوى التكنولوجي بشروط ميسرة، مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وحتى إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي أو تغيرت اتجاهاته فان نقل التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاديات المضيفة سيستمر.

إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا صار أولوية من أولويات صانعي القرار في البلدان النامية، فقد عمدت هذه البلدان إلى تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصير أكثر انتقاءا وملائمة لظروفها ألاقتصادية، كما سعت إلى زيادة قدراتها الاستيعابية لتوطين التكنولوجيا المنقولة، وزيادة الروابط بين شركة الأجنبية وفروعها وبين الشركات المحلية، ويمكن القول إن تحديد مدى ملائمة التكنولوجيا الجديدة لاقتصاد البلد المضيف تمليه قدراته وخصائصه ومميزاته النسبية، فمثلا إذا كانت الدولة تتميز بفائض في الأيدي العاملة وتعاني من البطالة، فإنها ستلجأ إلى الصناعات كثيفة العمل، أما إذا اتصفت بندرة في الأيدي العاملة فإنها تتجه نحو صناعات كثيفة رأس المال.[2]

إن الروابط الأمامية والخلفية بين شركة الاجنبية والشركات المحلية لها أثار مختلفة، فقط بينت دراسة حديثه (لايتكن و هاريسون) في عام (1991) أن التأثيرات المتحققة على الروابط الأمامية أكثر فائدة للدول المضيفة عن مثيلاتها الناتجة عن الروابط الخلفية، لأن الروابط الأمامية لها القدرة على جلب التكنولوجيا والمعرفة التسويقية أكثر من الروابط الخلفية، مما يوحي بان الشركات التابعة التي تقوم بإنتاج

([1]) عباس جبار الشرع (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (17) جامعة البصرة،كانون الثاني، 2006، ص 44

([2]) عبد الله حمد السلامة (الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول النامية: دراسة نظرية و تطبيقية)ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية:الحوافز و المعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر، 1997، ص 180-181

السلع الوسيطة أكثر فائدة للبلدان المضيفة من تلك التي تنتج السلع النهائية خصوصا إذا كان إنتاج السلع النهائية لإغراض الاستهلاك المحلي.[1]

كما أن للشركات متعددة الجنسية دور في زيادة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتوافرة وتكييفها مع الظروف المحلية، معتمده على الخبرات التي حصلت عليها من تجاربها في بلدان نامية أخرى،و في حالات معينة تلجأ هذه الشركات إلى فتح مراكز محلية للبحث والتطوير، وتطوير تقنياتها بما يتلاءم ونمط الاستهلاك السائد، كما يمكنها تحديد الكفاءات التقنية في الشركات المحلية، بتقديم المساعدات وزيادة حدة المنافسة.[2]و ثمة مشكلتان تواجه عملية نقال التكنولوجياإلى البلدان النامية، الأولى تتمثل بمدى ملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات متعددة الجنسية لظروف البلد، والثانية تتعلق بالكلف التي تتحملها هذه الشركات مقابل نبل مراكز البحث والتطوير في البلدان المتقدمة.[3]

الفرع الثاني: الحد من التلوث و تسيير النفايات.[4]

ويتم ذلك من خلال التدابير التالية:

1/ التلوث المنبعث من السيارات: تطوير وقود اقل تلويثا تنزيل (بنزين بدون رصاص، غاز البترول المميع)

2/ تلوث صناعي: تطوير أنظمة الإنتاج وتشجيع الإنتاج الأنظف عن طريق توفير التكنولوجيا المتطورة والتقنية النظيفة.

3/ الاقتصاد في الطاقة: تشجيع مؤسسات قطاع الطاقة على مواصلة جهودها من اجل استرجاع اكبر قدر من الغازات المرسلة على المشاعل.

4/ تسيير نوعيه الهواء: إقامة شبكات لمراقبه نوعية الهواء في المناطق الحضرية وفي مستوى تجمعات السكانية الكبرى، ومتابعة مصادر الانبعاث الموجودة وقياس التركزات الملوثة للهواء، بالإضافة إلى توسيع المساحات الخضراء خاصة في المناطق الحضرية.

5/ النفايات الصلبة: النهوض بتسيير النفايات تسييرا متكاملا، عن طريق إصدار قانون يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، يسمح للجماعات المحلية بتأدية مهامها على نحو أفضل في مجال الحفاظ

([1]) محمد العريان و محمود الجمال (جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: اختيار الأسس الصحيحة) بحوث و مناقشات ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات، تونس، 24-25 مارس، 1997، ص 49.

([2]) الأنتكاد (تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار الأجنبي المباشر و تحديات التنمية 1999) استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف،1999، ص 39.

([3]) سلاح عبد الحسن و هناء عبد الغفار (الاستثمارات الأجنبية....المسوغات و الأخطار) حلقة نقاشية، بيت الحكمة،سلسلة المائدة الحرة (25) بغداد،شباط،19998، ص 40.

([4]) مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير، 2005-2006 ،ص 102

على النظافة والصحة العامة من جهة، و أن يساعد على ظهور ونمو أنشطة ذات علاقة بجميع النفايات ونقلها ورسكنتها وتتميمها وتدميرها من جهة أخرى.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على الصحة البشرية.[1]

إن تعزيز قدرة الأنظمة الصحية على توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع على أسس الكفاءة وسهوله المنال ويسر التكلفة للوقاية من الأمراض ومكافحتها ومعالجتها، بما يتماشى مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتفق مع القوانين المحلية والقيم الثقافية والدينية، يستدعي تحقيق مجموعة من التدابير على جميع المستويات على هذا الأساس نجد الاهتمام الواسع لتقارير المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة بما يلي:

- تحسين وتطوير إدارة الموارد البشرية العاملة في خدمات القطاع الصحي.
- تعزيز إمكانية الحصول بصورة منصفة ومحسنة على خدمات الصحة الكفؤة والرخيصة، تشمل الوقاية على كافة مستويات النظام الصحي والحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة.
- دمج المشاكل الصحية في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- توجيه الجهود البحثية نحو القضايا الصحية ذات الأولوية –وتطبيق نتائج البحوث عليها– خاصة القضايا التي تمس فئات سكانية ضعيفة ومعرضة للإصابة بالأمراض.
- تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات الصحة، التعليم، التدريب، المعالجة والتكنولوجيا الطبية والاهتمام بالآثار الجانبية لسوء الصحة.
- تقديم مساعده تقنية ومالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحله انتقالية لتنفيذ إستراتيجية الصحة للجميع بما في ذلك أنظمة المعلومات الصحية وقواعد البيانات المتكاملة عن تبني تنمية صحية.
- إطلاق مبادرات دولية لبناء القدرات، تساعد في تقييم الروابط بين الصحة والبيئة وتستفيد من المعارف المكتسبة من اجل تهيئة استجابة أكثر فعالية إزاء الإخطار البيئية التي تهدد صحة الإنسان.
- نقل ونشر تكنولوجيا بشروط متفق عليها، تشمل إقامة شراكات متعددة المجالات مع القطاعين العام والخاص لتأمين الحصول على الخدمة الصحية.

([1]) أ.لامية حمايزية، أد.عبود زرقين، التنمية الصحية المشتدامة و نتائجها على المورد البشري – دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب- مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9 ،ديسمبر 5103

- تعزيز برنامج منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية لتخفيض نسبة الوفيات والإصابات والإمراض المهنية وربط الصحة المهنية بتحسين الصحة العامة كوسيلة لتعزيز الصحة العامة والتوعية الصحية.

المطلب الثالث:الدور الممكن للشركات متعددة الجنسيات.

يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تلعب دورا أكبر في صالح التنمية المستديمة عن طريق الاستثمارات، و ذلك بالقيام بالأعمال و الأنشطة التي تتكامل مع بعضها في إطار التنمية الاقتصادية على مستوى البلدان التي تتواجد بها. [1]

الفرع الأول:جهود الشركات متعددة الجنسيات

قد اعتادت المؤسسات أن تسير وفق المجتمع وضغوطاته، في حين يظهر لقطاع المؤسسات دلائل كثيرة على رغبته في التصدي لتحدي الاستدامة، حيث أن بعض الشركات أظهرت رغبة في الذهاب إلى ابعد من مجرد الالتزام باللوائح البيئية القائمة، و تعمل التجمعات الصناعية ذات النفوذ مثل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والمجالس القومية التابعة لها* على دعم دور الأعمال في التنمية المستديمة، حيث وافق الكثير من الشركات طواعية على الإرشادات غير الملزمة، لاسيما ميثاق العمل لغرفة التجارة الدولية والخاص بالتنمية المستدامة الذي يشجع على المصالحة والحوار حول عدد من الأمور البيئية من خلال ما يلي:[2]

1/ أولوية المؤسسات: أن تعترف بالإدارة البيئية كواحدة من أولوياتها وكأحد المحددات الرئيسية للتنمية المستديمة وان تحدد السياسات والبرامج والممارسات الخاصة بتنفيذ العمليات بطريقه لا تضر البيئة.

2/ الإدارة المتكاملة: أن تدمج هذه السياسات والبرامج والممارسات بشكل كامل في كل عمل من أعمالها باعتباره احد العناصر الأساسية في جميع وظائفها.

3/ عمليه التطوير: أن تستمر في تطوير السياسات المؤسسة وبرامجها وأدائها البيئي، مع وضع التطورات الفنية والفهم العلمي وحاجات المستهلك وتوقعات المجتمع في الحسبان، مع اعتبار أن القواعد القانونية هي نقطة البداية، وان تطبيق المعايير البيئية نفسها على المستوى الدولي.

4/ تعليم الموظف: أن تعلم الموظفين وتدربهم وتحثهم على القيام بواجباتهم بطريقه تتفق ومسؤولياتهم البيئية.

5/ التقييم المسبق: أن تقيم الآثار بيئيه قبل بدء أي نشاط أو مشروع جديد وقبل وقت العمل في منشأة ما أو ترك موقع ما.

([1]) Genevirer ferone et autres, "Ce que développement durable veut dire", Les éditions d'organisation, Paris 2004, p 09

([2]) دفيد ولاس، التنمية الصناعية المستديمة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ضبي، 1997،ص 74

6/ المنتجات والخدمات: أن تطور وتوفر المنتجات والخدمات التي ليس لها اثر ضار على البيئة ويمكن استخدامها بطريقة آمنة والتي استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية معقول، و يمكن تصنيعها وإعادة استخدامها وتخلص منها بطريقة آمنة.

7/ نصيحة العملاء: أن تقدم للعملاء والموزعين والجمهور النصح، والتعليم إن لزم الأمر فيما يتعلق بالاستخدام الأمن للمنتجات ونقلها وتخزينها والتخلص منها،و أن تطبق الاعتبارات نفسها على توفير الخدمة.

8/ المرافق والعمليات: أن تطور وتصمم وتشغل المرافق وتؤدي الأنشطة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل للطاقة والمواد وكذا الاستخدام المستديم للموارد المتجددة، والحد من التأثيرات الضارة بالبيئة والمخلفات، والتخلص من النفايات بطريقة أمنة ومسئولة.

9/ البحث :أن تجري الأبحاث وتدعمها في مجال أثر المواد الخام والمنتجات والعمليات والمواد المنبعثة ومخلفات المشروعات في البيئة، وفي الحد من هذه الآثار السلبية.

10/ النهج الوقائي: أن تعدل صناعة أو تسويق أو استخدام المنتجات أو الخدمات أو القيام بالأنشطة التي تتفق التي تتفق والفهم العلمي والفني لمنع التدهور البيئي الخطير أو الذي لا يمكن معالجته.

11/ المقاولون والموردون:أن تدعم الأخذ بهذه المبادئ من قبل المقاولين الذين يعملون باسم المشروع وتشجيعهم على تطوير ممارساتهم والمطالبة بها إن لزم الأمر،و ذلك بهدف جعلها متسقة مع ممارسات المشروع وان تشجع إتباع الموردين لهذه المبادئ على نطاق واسع.[1]

12/ الاستعداد للطوارئ: أن تضع خطط الاستعداد للطوارئ وتبقى عليها، أينما وجدت اخطار كبرى وذلك بالاشتراك مع إدارات الطوارئ والسلطات ذات الصلة والمجتمع المحلي، مع الاعتراف بآثارها الممكنة التي تتعدى حدود المشروع.

13/ نقل التقنية: أن تساهم في نقل التقنية وطرق الإدارة التي لا تضر بالبيئة إلى القطاعين الصناعي والعام.

14/ المساهمة في الجهود المشتركة: أن تساهم في تطوير السياسة العامة، برامج العمل، البرامج الحكومية، البرامج التي يتم تنفيذها بين الحكومات وكذا المبادرات التعليمية التي تزيد الوعي البيئي وحماية البيئة.

15/ المصارحة فيما يتعلق بالمخاوف: تعزيز المصارحة و الحوار مع العاملين والجمهور، وتوقع مخاوفهم بخصوص الإخطار الممكنة أو أثار العمليات أو المنتجات أو النفايات أو الخدمات، بما في ذلك تلك التي لها أهمية دولية أو التي تتخطى حدود المشروع والتجاوب مع تلك المخاوف.

([1]) دفيد ولاس، مرجع سابق،ص 75

16/ الالتزام والإحالة: قياس الأداء البيئي، إجراء مراجعات بيئية منتظمة، تقييم الالتزام بين متطلبات الشركة والمتطلبات القانونية وهذه المبادئ، وتوفير المعلومات المناسبة بشكل دوري لمجلس الإدارة وحملة الأسهم والعاملين والسلطات والجمهور.

ويظهر التزام هذه الشركات من خلال الانضمام ما يزيد عن ألف شركة إلى المبادرة العالمية للإدارة البيئية، والتي تبين فيما بعض أن جهود هذه الشركات كانت ايجابية في كثير من الحالات، ولم يؤدي استخدام التقنيات الأنظف على وجه الخصوص في كثير من الأحيان إلى مجرد تحسين الأداء البيئي فقط بل أدى كذلك إلى خفض التكلفة[1].

الفرع الثاني: كفاءة الشركات المتعددة الجنسيات بيئيا

في الواقع اتجهت الشركات بعد قمة ريو دي جانيرو عام 1992 نحو التوفيق بين الكفاءة ألاقتصادية والحفاظ على البيئة من اجل تامين نمو الاقتصادي مدعم ومحترم لحاجيات الأجيال القادمة وكذلك بالنسبة لاستهلاك الموارد المختلفة المتواجدة في هذا الكوكب وكذا حماية البيئة، وفي أوروبا تم رسميا في ابريل 2000 إطلاق أداة « triple buttons line » التي تعني الخطوط الأساسية الثلاثة ، وذلك من اجل قياس المؤسسات من خلال تحليل نجاعتها من ثلاث زوايا أساسية وهي:

1/ الزاوية البيئية: ما هو اثر أنشطة المؤسسة (الموقع والمنتوج) على البيئة بصوره عامة (استهلاك الموارد الطبيعية، رمي النفايات والفضلات واحتلال المساحات).

2/ **الزاوية الاقتصادية:** الأخذ بعين الاعتبار أفاق المدى البعيد لمؤسسة وأثارها على تنمية المناطق التي تتواجد بها.

3/ الزاوية الاجتماعية: ما هي العواقب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بالنسبة لجميع شركاء المؤسسة (العمال، الممونون، الزبائن،و السكان المحليون).

إن الكثير من الشركات (وليس كافه الشركات) الغربية الكبرى التي تعد من اكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم هي طليعة الشركات التي تسعى لإيجاد حلول المشكلات البيئية، كما أن الإجراءات التشريعية في الدول الغربية قد أخدعت هذه الشركات لضغوط بيئية متزايدة في التعقيد، مثل ألرقابة المتكاملة على التلوث، بالإضافة إلى إجراءات أخرى مثل الإشراف على المنتجات مدى الحياة، و رغم هذا نهجت بعض هذه الشركات الكبرى نهجا فعالا ومسؤولا، حيال هذه المسائل، فهي تدرس في الوقت الحاضر مفاهيم جديدة مثل التصميم من أجل البيئة و المراجعة البيئية و تحليل دورة الحياة و الإنتاج الأنظف الذي لا تنبعث منه مواد ملوثة، كما أصبحت هذه الشركات مستودعات للمعرفة فيما يتعلق بأكثر طرق العمل كفاءة، أي ما تجيده الشركة وتحسن إنتاجه، وتعد مجموعة الممارسات التنظيمية في الشركة وسيله تخزين ونسخ لمعظم معارف الشركة، ولأن الشركة هي مؤسسة دائمة فان لديها القدرة

(1) دفيد ولاس،مرجع سابق،ص 76

على تبادل المعلومات مع الشركات الأخرى ونشر المعرفة التي تضمن لها النجاح، ولقد أكسبت التكنولوجيا قوة إضافية لشركات متعددة الجنسيات نظرا لقدراتها على الإنفاق في مجال البحث والتطوير وفي الغالب نجد أن شركات الكبرى التي لديها موارد وكفاءة إدارية هي التي تتعامل مع هذه الأمور المعقده وهي التي طورتها إلى هذا الحد .[1]

([1]) دفيد ولاس، مرجع سابق،ص 79

خلاصة الفصل

تميل الدول الاختلاف درجات تقدمها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة محاولة بذلك تقليص فجوة المواد ومتطلبات التنمية ألاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالنظر إلى ما تحدثه من رفع قدرات الإنتاجية للدول المضيفة، ورفع معدل النمو الاقتصادي لزيادة التكامل بين القطاعات.هذه الأهمية تدفع بالدول النامية والعربية إلى تحسين إعمالها من خلال العديد من الإجراءات وسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين ومحاولة إزالة المعوقات التي تحول دون تدفقها. فالدول العربية على غرار باقي الدول النامية تسعى من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دعم القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات العالمية وتأهيل النسيج الصناعي، والحد من الفجوة في الموارد والإمكانيات بفضل توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة والمساهمة في رفع مستويات المداخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل في جميع المجالات،و تحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق للبلد المضيف وهو ما يعني إحداث التنمية ألاقتصادية وبلوغ مستويات أعلى من النمو.

إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى تشكل نوع من التبعية للعالم الخارجي،فالدول المستقطبة تبقى محكومة بالنمو والتوسع أو الانكماش الذي يحدث في الدول المصدرة وهو ما يعني أن التنمية ألاقتصادية بها تبقى مرهونة بالتنمية الحاصلة في الدول المتبوعة، و تمتد هذه التبعية عبر نظام التخصص الدولي الذي جعل الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية جزء من الاقتصاديات المتقدمة التي تتحكم و بأشكال مختلفة بخيرات وموارد هذه الأخيرة.

الفصل الثالث: سياسات التنمية المستدامة في الدول النامية (الجزائر نموذجا)

تمهيد

انطلاقا من تعريف التنمية المستدامة وهو محاولة الملائمة بين النظام الاقتصادي والبيئي حتى تكون التنمية بأقل قدر من الاستنزاف من الموارد الطبيعية،حيث تلبي متطلبات الأجيال الحالية بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة،أصبح واضعو السياسات العامة في الدول النامية يدركون العلاقة القوية و الإيجابية بين البيئة و التنمية.[1]

ولما تأكد بان للاستثمار الأجنبي دور إيجابي وفعال في تحقيق التنمية المستدامة مع تأكيد المعرفة والمهارات التنظيمية والتقنيات الموجودة لدى دول الشمال في العمل على إنشاء اقتصاديات مستديمة كان للتنمية المستدامة انعكاسات واضحة ومحددة على سياسات التخطيط في الدول النامية وذلك من خلال تشجيع المنافسة في مجال الاستثمار والفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب كي يتصرفوا على أفضل وجه بالإضافة إلى العمل على دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف التقليل من الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة.

المبحث الأول: تشجيع المنافسة في مجال الاستثمار.

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة فهو الآلية الرئيسية لنقل المهارات والتقنيات والمعارف الحديثة إلى الدول النامية، من خلال الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على السياسات الحكومية العامة في الدول المضيفة والمشجعة على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير عوامل المناخ المناسب لذلك وتحسينه، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على تشجيع المنافسة.

من شأن تعزيز سياسات المنافسة في الدولة المضيفة، أن يشجع على النهوض بمعدل النمو الاقتصادي المستدام والقدرة التنافسية في أنحاء الدولة من خلال إيجاد شركات وصناعات أكثر إنتاجية، كما أنه يُؤثِّر تأثيرا مباشرا في الفقر بتشجيع الشركات على تقديم أفضل صفقات للمستهلكين –لاسيما الفقراء– وهو ما يُجنِّبهم دفع أسعار أعلى للسلع والخدمات الأساسية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

قصده تحسين مناخ الاستثمار في مجال الاقتصادي تسعى البلدان النامية إلى إتباع بعض الخطوات أهمها[2] :

([1]) اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة،مجلة التمويل و التنمية، العدد02، المجلد 30، ديسمبر 1993، ص 10

([2])

1. تشيري و جراي ، إصلاح الأنظمة القانونية في البلدان النامية التي تمر بمرحلة الإنتقال، مجلة التمويل و التنمية ،العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 1997، ص 15 و 16.
2. كلاسنز ستيجن و شان غوبتوسودار، هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها؟ مجلة التمويل و التنمية، العدد 03 المجلد 31، سبتمبر 1994، ص 20

1. تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي بإتباع سياسة مالية ونقدية سليمة لمواجهة التضخم والمرتفع والمتغير، والتقليل من التشويهات السعرية وزيادة الكفاءة الاقتصادية العامة، حيث يعتمد مناخ الاستثمار على درجة الثقة في سياسات الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات والميزانية العامة ومعدلات التضخم، و الفائدة ونظام العمل والضرائب وغيرها، ولتقليل درجه تأثر اقتصاديات البلدان النامية بالصدمات الخارجية من الضروري إصلاح المالية العامة مع تحسين مرونة النظام الضريبي وكفاءته وذلك بإدخال تحسينات على الكفاءة الإدارية.
2. تحسين الهياكل القاعدية، فتطويرها يحتاج الكثير من الجهد والاستثمارات ويمكن لكل من الحكومة والقطاع الخاص المساهمة في تطويرها و لقطاع الخدمات دورا هامان في تطوير هذه الهياكل فبدونها لا يمكن أن تقوم صناعة متطورة في اقتصاد البلدان المتقدمة(ففي اقتصاد البلدان المتقدمة تحتاج فرصة عمل واحدة في القطاع الإنتاجي إلى أربع فرص عمل في القطاع الخدمي).
3. تقوية الأنظمة المصرفية وتنميه أسواق رأس المال وذلك بإنشاء إطار عمل مؤسسي مناسب لتوجيه التدفقات الاستثمارية و تحسين وظائف الإشراف و التحوط و التنظيم الحكومي، و تشجيع القطاع الخاص المالي،و الاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى تعزيز نظام الوساطة المالية، قصد زيادة المدخرات المالية وتوجيه الموارد إلى القطاعات أكثر إنتاجية، وهذا فضلا عن ضمان أن لا يكون تدفق الاستثمارات الأجنبية مؤديا إلى زعزعة استقرار النظام المالي المحلي، وهذا ما يتطلب إحياء المنافسة بين المؤسسات المالية بدرجة كافية والتقليل من القيود المفروضة على معدلات العائدة وتحصين نظم الرقابة والإشراف القائم على الحيطة والحذر.[1]
4. العمل على تحسين التعليم والتدريب على المهارات الصناعية، وتحقيق الانضباط لعنصري العمل والإدارة، باعتبار ان قاعدة الموارد البشرية في البلدان النامية تمثل مصدر قوتها، لذلك ينبغي تشجيع التعليم وإصلاح أسواق العمل قصد تحسين الفرص لوظائف جديدة مع اعادة تدريب العمالة.

([1]) جان بيير شافور، سينا إيكن، محمد العريان و سوزان فينيل،" النمو والاستقرار المالي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية،العدد 01، المجلد 33، مارس 1996،ص27 و 30.

5. العمل على ضمان الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية المرتبطة بتشجيع الاستثمار، والاسترشاد بآراء المستثمرين ورجال الأعمال المحليين في إصدار القرارات المرتبطة بالضرائب و وقوانين الاستثمار.
6. أما في المجال الضريبي فلا بد من القيام بإصلاح ضريبي شامل من خلال عدم منح إعفاءات شاملة إلا لمشاريع محدده هامة، مكافحة شاملة للتهرب الضريبي قصد تحقيق العدالة الضريبية، و لتامين الموارد المالية اللازمة لخزينة الدول، تطوير التقنية في مكاتب الجهاز الضريبي،تبسيط و تسهيل إجراءات الضرائب و الرسوم.
7. محاوله تحسين طريقه التعاون مع المستثمرين الأجانب.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، يجب وضع هدف حكومي واضح ومحدد دقيق مقترنا بسياسة انه يتعين على البلد النامي أن يحدد أولا بوضوح ما إذا كان يحتاج فعلا إلى الاستثمارات الأجنبية أم لا، فإذا كان الأمر كذلك فان عليها أن تحدد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الاستثمارات وقبل أن توضح الحكومة موقفها من الاستثمارات الأجنبية، يمكنها وضع عمل في هذا الإطار والتي اقترحها الاقتصادي غي فيفرمان (مدير إدارة الشؤون الاقتصادية وكبير المستشارين الاقتصاديين بالمؤسسة المالية الدولية والمتمثلة فيما يلي:[1]

1. فرز مقترحات الاستثمارات وإدراج الاستثمارات المقبولة في قائمة خاصة بها" قائمة ايجابية " وإخضاعها إلى قوانين البلد كالقوانين المتعلقة بالعمالة و الضرائب و غيرها، بمعنى السماح بدخول المستثمرين الأجانب بشكل عام دون قيود و الحد من الاستثمارات التي يقضي فرزها قبل الموافقة عليها وإدراجها في قائمة مستقلة "قائمة سلبية" وفي حالة الصناعات التي تتمتع بحماية كبيرة كتلك المتعلقة بالدفاع الوطني.

2. تحديد بوضوح أنواع الأنشطة الاستثمارية التي تحصل على حوافز الاستثمار، مع ربط الحافز بنوع النشاط المراد تشجيعه كالتصدير أو استخدام العملة، باعتبار أن معظم البلدان المضيفة لاسيما النامية منها لا تتوفر على مناخ مثالي للاستثمار، لذلك تكون الحاجة أكثر إلى حوافز لتشجيع الاستثمار، وهذه الأخيرة لن تكون مغرية إذا كانت عرضة للمساومة باعتبار ذلك ضياع للوقت و باعث على عدم اليقين مدعما للفساد.

ويدخل في إطار حوافز الاستثمار عدة عوامل ينبغي مراعاتها منها:

- عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين بمعنى توحيد المعاملة.

([1]) فيفرمان غي، "تسيير الاستثمار الأجنبي –توصيات وتحذيرات"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، المجلد 29، مارس 1992، ص 26

- عدم اللجوء إلى أسلوب الإعفاءات الضريبية(فالإعفاء التام للضرائب ليس ضروريا لجذب المستثمرين الأجانب وإنما يكفي فرض مستوى معقول من الضرائب).

3. السماح بتحويل الأرباح والرؤوس الأموال والإتاوات والأتعاب إلى الخارج دون قيود، فالمستثمر الأجنبي يأتي بأعماله إلى البلدان البلد المضيف قصد الحصول على الربح، لكنه وفي المقابل يريد لأن يضمن إمكانية اخذ عائداته إلى بلده ويمكن للحكومة فرض ضرائب على هذه التحويلات، أما إذا حدث عجز مؤقت في ميزان المدفوعات نتيجة لنقل الإرباح والتحويلات، فانه يمكن للحكومة فرض قيود طارئة على تدفقات العملة الأجنبية إلى الخارج.
4. عدم وضع قيود عند حصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية، لان ذلك قد يثبط عزيمتهم خاصة إذا كانوا يقومون بتصريف منتجاتهم في السوق المحلي والتي قد تكون نادرة محليا.
5. ترويج الاستثمار على صعيد الدولي: يفضل البلدان التي تعرف عدم اليقين في مجال الأعمال إنشاء جهاز خدمات لمساعدة وتوجيه المستثمرين الأجانب وذلك باطلاعهم على مختلف التغيرات في مجال القوانين واللوائح التجارية دون لجوء إلى زيادة تكاليف الترويج حتى يصبح مناخ الاستثمار للبلد ملائما كإرسال بعثات إلى الخارج أو نشر إعلانات على الساحة الدولية.[1]

الفرع الثاني: العوامل القانونية و السياسية.

أولا:العوامل القانونية.

إذا أراد البلد النامي المضيف للاستثمارات الأجنبية أن يجعل من التشريع أداة لتشجيع هذا النوع من الاستثمار وضمانه فينبغي أن تكون هذه الأداة مستقرة نسبيا، ولم يأتي ذلك إلا إذا تم إصلاح الأنظمة القانونية وتطويرها في اتجاه عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وإضافة مجموعة حوافز تمنح لقطاعات معينة من النشاط، مع الاعتراف بحق المستثمرين الأجانب في تحويل أموالهم وارباحهم للخارج،فلا يوجد قانون خاص بالاستثمار الأجنبي، وإنما قوانين نوعية لممارسه النشاط (الصناعة ،التعديل، الزراعة) تنطبق على المستثمر أجنبيا كان أم وطنيا.

إن دور الإطار القانوني للمحفز للاستثمار لا يقتصر فقط على زيادة المزايا وإنما في:

1. تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية، وينبغي أن لا يكون تشريع الاستثمار عرضة للتغيير من وقت لأخر دون ضرورة مما يؤدي إلى عدم ثبات توقعات المستثمر وحساباته.

([1]) فيفرمان غي، مرجع سابق ،ص 26

2. إصلاح النظام القانوني والحد من الفساد، وإقامة الأطر التشريعية والإدارية لحماية الاستثمار.

3. صياغة إطار تنظيمي مناسب ونظام استثماري أكثر تحررا.

ثانيا: العوامل السياسية.

إن إتباع البلد لسياسات تتغير باستمرار مع تغيير الحكومات يدفع المستثمرين الأجانب إلى عدم الإقبال عليها لان هؤلاء يتجنبون تلك البلدان التي تتسم حكوماتها بالضعف وسياستها بالتغيير المستمر،على اعتبار أن ذلك يغير من التوقعات والحسابات الخاصة بربحية المشاريع وقدرتها على المنافسة، فالاستقرار السياسي يمثل احد الجوانب التي تثبت الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية، و يدخل في هذا الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:[1]

1. توفير السلع والخدمات والقواعد والمؤسسات التي تسمح بازدهار الأسواق وضمان الرفاهية.

2. إرساء أساس للقانون وتدعيم حقوق الإنسان.

3. الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والهياكل القاعدية.

4. خدمة المصالح العامة والحد من الأعمال التعسفية والفساد، وحماية الفئات الأكثر حرمانا.

5. انتهاج سياسة غير مشوهة للبيئة.

6. التركيز على الديمقراطية والتعددية ومحاربه الفساد الإداري ورد الاعتبار لمؤسسة القضاء.

المطلب الثاني: دمج الأبعاد البيئية ضمن سياسة التخطيط التنموية.

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالتسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة لدمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم.

الفرع الأول: دمج الأبعاد البيئية مع التنمية على مستوى التخطيط

لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية. إلا انه أصبح من الواضح بان وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الإنمائي بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.

([1]) – شهير أجاي، الدولة في عالم متغير، مجلة التمويل والتنمية،العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 1997، ص 17.

– برادان سانجاي، "تحسين قدرة الدولة المؤسسة"، مجلة التمويل والتنمية،العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 1997، ص 20.

يتضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية والتنمية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة ، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافر السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات.

ويتبين من استعراض الوضع البيئي في منطقتنا من أن هناك العديد من المشاكل البيئية والتي في الأصل هي ناتجة عن عدم الاعتماد في الأساس على سياسة تتضمن الجوانب الثلاثة السالفة الذكر، من ذلك مثلا، التدهور الكبير في الموارد الطبيعية، كما هو الحال في استمرار عمليات التصحر والتملح، ونقص موارد المياه مما يساهم في انخفاض الإنتاجية والفقر والبطالة والنزوح الريفي إلى المدن. كذلك فان تدهور نوعية الموارد المتجددة ونقص الموارد غير المتجددة يحدان من إمكانية التنمية الطويلة الآجل (للأجيال القادمة)، بالإضافة لما يسببانه من ارتفاع في الأسعار في الوقت الحاضر. يضاف إلى ذلك ما سيترتب عليه إهمال البيئة من مشاكل تلوث والتي لابد من معالجتها ولو بعد حين، وهذا سيزيد من الأعباء المالية على الاقتصاد، والذي هو في الأصل هش ويعاني من عجز مالي في كل دول المنطقة دون استثناء.[1]

وكما هو معروف، فان التنمية الاقتصادية تتضمن تغير بيئي، وهذا سيؤثر على التكاليف الحالية والآجلة التي سيتحملها الاقتصاد، ولهذا فان الخاسرين والمستفيدين من الأجيال الحالية والمستقبلية يمثلون مصالح متضاربة. ومن هنا جاء المبدأ الذي يعني أن التنمية المستدامة هي حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة.

في كثير من الأحيان قد يكون هناك اكثر من وجهة نظر في التعامل مع المشكلة المطروحة. وبالطبع فان تناقض المصالح ينطوي على ربح وخسارة. والجانب ذو النفوذ في المجتمع هو الذي يحدد المستفيدين. وعليه، فان للدولة دور في إيجاد توازن بين هذه المصالح المتضاربة من اجل ضمان مواصلة التنمية الاقتصادية والحفاظ على التوازن البيئي للأجيال الحالية والقادمة. ولا بد لجميع دوائر صنع القرار من أن تأخذ هذه المعايير في حسابها. ولن يكون بالإمكان تحقيق ذلك إذا جرى تهميش المنظور البيئي واستبعد من مراكز صنع القرارات الإنمائية الشاملة . وهذا يتطلب إعادة تشكيل هياكل بناء القرارات والهياكل المؤسسية، لان السياسة الاقتصادية هي عادة من اختصاص اقتصاديي وإداريي وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية والبنك المركزي فقط.

الفرع الثاني:البيئة في سياق التخطيط الوطني.

كما سبق ذكره، لم تؤخذ اعتبارات حماية البيئة في السابق مأخذ الجد في التخطيط الإنمائي للمنطقة، ليس فقط للجهل بأبعاد هذا السلوك فقط، بل لأنه لم يكن هناك توقعا لأخطار بيئية منظورة .

([1]) د. محمد غنايم ،مرجع سابق.ص.88

وهذا الواقع ليس حصرا على منطقتنا ، بل كان هو المنطق السائد في جميع الدول الأخرى بدرجات متفاوتة. لذا كان تطبيق التنمية المستدامة بمعناها الواسع، والذي يجمع بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، تطبيقا سطحيا ومحدودا.

وكتعديل لهذا الواقع، وإدراكا للتركة البيئية السلبية التي خلقتها تلك السياسات الإنمائية، فقد عمل أصحاب القرار على إنشاء مؤسسات مكلفة بشئون البيئة (قد تكون وزارة أو سلطة أو كلاهما...)، واقتصر دورها على المراقبة في مجال اختصاصها. وبالتالي فإن مثل هذه المؤسسة قد تعارض تنفيذ المشاريع لأسباب بيئية. وهذا في حد ذاته قد يفسره المسئولون في الوزارات المتأثرة على انه تدخل في شئونهم وقد يسبب في رأيهم عائقا للتنمية ويحد من إمكانية خلق فرص العمل. وبالتالي تبقى سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمتعلقة بالتخطيط في يد وزارات ومؤسسات غير معنية كثيرا بالبيئة، وهذا يؤدي إلى تهميش المؤسسات البيئية وبالتالي يزيد من المشاكل البيئية ويحد من استدامة النمو الاقتصادي.[1]

لقد اعتمدت بلدان المنطقة أسلوب التنمية الغربي في خططها التنموية مما ترك أثارا متعددة، مثل الاستخدام المكثف للموارد البيئية مع عدم الاكتراث لإمكانية استنفاذها، وظهور أنماط استهلاك شجعتها وسائل الإعلام والدعاية وكان من أهم سماتها عدم الاكتراث للموارد الطبيعية. ويتضح هذا بجلاء في بلدان مثل منطقة الخليج العربي حيث الاهتمام الكبير بالنمو وازدياد الرغبة في الاستهلاك، وكلا العاملين شكلا عاملي ضغط دفعت الحكومات المحلية لزيادة إنتاجها من النفط لتغطية نفقات التنمية من جهة ولسد الاحتياجات الاستهلاكية من جهة أخرى. وقد أدى كل ذلك إلى أثار سلبية متمثلة في استنفاد الموارد وخفض أسعار النفط، مما عاد بالضرر الاقتصادي على تلك المجتمعات. يضاف إلى ذلك الأضرار البيئية التي تركتها تلك السياسات والتي لابد للأجيال القادمة من أن تتعامل معها.

وبالطبع لا يمكن إنكار أن هذه المجتمعات سعت ومن خلال خطط تنموية طموحة اقتصاديا إلى تنمية مجتمعاتها. إلا أن هذه التنمية ينظر إليها على أنها نمو اقتصادي وركزت على معدل النمو وسعت لرفعه إلى أقصى حد ممكن، مع عدم الاهتمام لجوانب التنمية الأخرى من اجتماعية وبيئية. وقد تزامن التنافس على معدلات النمو مع الاهتمام بتفاوت الدخل بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة النمو وزاد البحث عن سياسات وموارد لتضييق هذا التفاوت مما دفعها للجري وراء سراب الدخل، متجاهلة الاحتياجات الأساسية المتزايدة في المجالات الأخرى.

وهنا يجدر السؤال، هل أولويات التخطيط في منطقتنا محددة بوضوح؟ قد تتوفر جهود ملموسة هنا وهناك على هذا الصعيد ولكن الواقع الغالب هو غياب مثل هذه الأولويات. يضاف إلى ذلك الجهل بسلوك وخصائص النظام البيئي للمنطقة، وعدم فهم الهيكل الاجتماعي – الاقتصادي؛ وكل ذلك يدفع إلى تقليد أساليب للتنمية غريبة وأجنبية عن المنطقة.

([1]) د. محمد غنايم ،مرجع السابق.ص 89

إن الخطر الحالي يتمثل في إتباع نفس أساليب التنمية السابقة والتي تعتمد على رفع معدلات النمو إلى أقصى حد بدون اعتبار للبعد البيئي و الاجتماعي. لقد كانت آثار مثل هذه السياسات واضحة بالنسبة للبلدان الصناعية، ولكنها قد تكون اكثر وضوحا في بلادنا بسبب انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي والاستغلال المفرط للموارد فيها.[1]

إن الخيار الذي لا بد من إتباعه لتحقيق تنمية إقليمية مستدامة هو دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي. بمعنى آخر، يجب اعتماد التنمية المستدامة كنهج مختلف عن مجرد النمو، وهذا يعني تعزيز قدرة المنطقة على استخدام نموها وجعله جزءا من هيكلها. وبوضوح أكثر يعني الاحتفاظ بجزء مهم من فائض النمو الاقتصادي وإعادة تشغيله فيها، على أن يرافق ذلك دمج البعد البيئي في الخطط الإنمائية. لقد أثبتت التجارب السابقة للبلاد المحيطة أن هناك قيودا على التخطيط وإمكانياته كأداة للسياسة العامة.

ومن المشاكل التي ظهرت وكان لها تأثيرها على الخطط التنموية الموضوعة هو النقص في البيانات الدقيقة، وافتقار القائمين على التخطيط والتنفيذ للخبرة، وقلة التعاون بين الأجهزة المختلفة، وضعف العلاقة بين التخطيط والإمكانيات المتوفرة، بالإضافة إلى الافتقار لأمانة التنفيذ. كذلك ظهرت تجاوزات للخطط التنموية، فمجرد شعور السياسي بالقيود المفروضة عليه من قبل هذه السياسات فانه سرعان ما يتجاوزها. بل اكسبه ذلك مزيدا من السلطة. وفي كثير من الأحيان قد يحبط هؤلاء المنتفعون الخطط الإنمائية لخدمة مصالحهم الخاصة. كذلك فشلت مثل هذه السياسات بالتنبؤ بسلوك القطاع الخاص.

يدل الواقع كذلك على أن المعرفة للبيئة المحلية على مستوى منطقتنا محدودة لنقص المعلومات الدقيقة والتقييم الشامل لها. وان توفرت بعض المعلومات فان السلطات المعنية تعاملها وكأنها معلومات سرية ولا يسمح في كثير من الأحيان بتبادلها مع الجهات المختلفة في المنطقة. وهذا يحرم المنطقة من قدرة التخطيط السليم على المستوى الإقليمي، وخاصة في مجال المياه والطاقة وإدارة الأراضي. ويؤدي الوضع الحالي في منطقتنا والمتمثل في عدم وجود تكامل اقتصادي بين دول المنطقة إلى الحد من قدرة المنطقة على التفاوض على أولويات الاستثمار. ويؤثر هذا الوضع سلبا حتى على تحقيق الأهداف الوطنية والتي تشكل فيه هذه الموارد المجالات الرئيسية للتنمية الإقليمية المتكاملة. فالمشاريع المتعلقة بالمياه والطاقة مثلا من الممكن لو اعتمدت على المستوى الإقليمي أن تعطي نتائج أوفر اقتصاديا، ناهيك على القدرة عند ذلك على الاستخدام الأمثل لمثل هذه الموارد، على العكس مما لو بقيت هذه المشاريع "وطنية". وهذا بدوره يحد من قدرة المنطقة على التفاوض جماعيا بما يخص حقوقها وواجباتها المتعلقة بالاتفاقات البيئية الدولية، مثل اتفاقية تغير المناخ ومكافحة التصحر والتي بدأت تظهر وتفرض على دول العالم منذ منتصف الثمانينات.[2]

([1]) د. محمد غنايم ،مرجع السابق.ص90

([2]) د. محمد غنايم ،مرجع السابق ص 95

المبحث الثاني: واقع و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستو دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الحالة الراهنة للتنمية المستدامة في الجزائر.

أدى الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة إلى السعي نحو اعتماد مؤشرات واضحة في عناصرها ، لذلك اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSD في عام 2001 أربع مؤشرات أساسية للتنمية المستدامة تتمثل في:

1. المؤشرات الاقتصادية.
2. المؤشرات الاجتماعية.
3. المؤشرات البيئية

إلا أن تطبيقها لابد أن يتباين بين دولة و أخرى، و ذلك لاختلاف العوامل البشرية و الاقتصادية و البيئية بين دول العالم [1] ، و قد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولويتها الوطنية، و أهدافها وغايتها، وتتسم هذه المؤشرات بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني، و في هذا المقال سوف نحاول أن ندرس بعض هذه المؤشرات المتعلقة بحالة الجزائر من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها و هي تشمل المؤشرات الاقتصادية و المؤشرات الاجتماعية و المؤشرات البيئية حيث تطرقنا إلي أهم المؤشرات و التي استطعنا الحصول على معطيات عنها.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

تعبر المؤشرات الاقتصادية عن مستوى المعيشة لأي دولة من الدول سواء كان هذا المستوى مرتفع أو متوسط أو متدني. ويمكن اعتبار أن أهم المؤشرات المختارة في الجانب الاقتصادي و التي توفرت لدينا حولها معطيات هي على النحو التالي:

1. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالناتج المحلي، مجموع ما أنتجه الأفراد في داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، ويعكس الناتج المحلي الحقيقي قيمة الناتج بعد استبعاد ارتفاع الأسعار(التضخم)بحيث يعكس القيمة

([1]) هادي احمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، ص 75- 76

الحقيقية لإنتاج الدولة ،ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي في الدولة فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدولة تكون قد حققت نمواً اقتصادياً والعكس صحيح ، ويسهم كذلك في قياس مستوي التنمية الاقتصادية و الأداء الكلي للاقتصاد ،

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فهو يعكس متوسط ما يحصل عليه الأفراد من الناتج أو الدخل لأن الدخل هو عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج في الدولة.[1]

جدول رقم (**01**) الناتج المحلي الخام حسب الفرد (الوحدة :مليون دينار)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2008	2010	2011
الناتج المحلي الخام (دج)	4227113.1	5252321.1	7561984.3	9366565.9	11077139.4	12034399	14481007.8
الناتج المحلي الخام للفرد (دج)	136892.8	164918.4	229805.6	274711.6	320231.8	334493.3	394395.2

المصدر : منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي 2011 ،رقم المنشور 609 ،المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية و الديوان الوطني للإحصائيات ،سبتمبر 2011

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في عام 2001 (136892.8دينار) ثم ارتفع المؤشر في عام 2003 الى (164918.4 دينار) ثم استمر في الزيادة و الصعود حتى وصل سنة 2011 الى (394395.2) أي بزيادة تفوق % 188 .وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا إلى الشريحة الوسط أي من 2996دولار إلى 9265 دولار ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد، ولتنمية هذا المؤشر ينبغي على الدولة أن تركز و تهتم أكثر بالقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي وأهمها الزراعة والصناعة.

2. مؤشر الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

يقصد بالاستثمار الزيادة الصافية في رأس المال ويتكون الاستثمار من الاستثمار الثابت والتغير في المخزون، ويتوزع الاستثمار على الاستثمار العام(القطاع الحكومي)والاستثمار الخاص يساعد هذا المؤشر (نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي) في قياس النمو الرأسمالي ، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .[2]

جدول رقم (**02**) الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2002	2004	2006	2007	2009	2010	2011
الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	22.8	24.6	24.0	23.1	26.3	38.1	36.2	31.9

المصدر: مدير المنشورة منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي 2011 .

([1]) نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية ، الجامعة الإسلامية غزة جانفي 2005، فلسطين، ص 43.

([2]) هادي احمد الفراجي ، مرجع سابق ،ص192

الملاحظ علي هذا المؤشر هو الارتفاع المطرد له حيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2001 نسبة 22.8 %ثم ارتفعت إلي % 26.3 سنة 2007 لتصل إلي % 31.9 سنة 2011 ، و يمكن إرجاع ذلك إلي الطفرة المالية التي حققتها الجزائر من ارتفاع أسعار البترول و إلي سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تم اعتمادها خلال هذه الفترة من خلال المخطط الاقتصادي الأول و الثاني.

3. مؤشر إجمالي الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

هو مؤشر اقتصادي أساسي يعمل علي قياس مستوي و مدي الموارد المتوفرة للاستثمار بأصل رأس المال.

جدول رقم **(03)** إجمالي الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(الوحدة مليار دينار)

السنوات	2001	2002	2004	2005	2006	2008	2009
حجم الادخار الوطني	1770.8	2356	2865	3923	4657.9	5320.9	6434.8
من مئوية كنسبة الادخار الناتج المحلي الإجمالي	41.89	44.85	46.59	51.87	54.70	48.03	64.30

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات بنك الجزائر banque d'Algérie : op-cit ,p: 174

الملاحظ علي هذا المؤشر هو الارتفاع المستمر له حيث بلغت نسبة هذا المؤشر سنة 2001 نسبة 89.14 % ثم ارتفعت إلي 51.87 % سنة 2005 لتصل إلي 64.30 % سنة 2009 ، و يمكن إرجاع ذلك إلي الوفرة المالية التي حققتها الجزائر من ارتفاع أسعار البترول و إلي سياسة الإنعاش الاقتصادي وتحسن مستوي دخل الأفراد.

4. مؤشر حصة الصادرات و الواردات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم **(04)** حصة الصادرات و الواردات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي[1]

السنوات	**2001**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
نسبة الصادرات الى الناتج	36.7	38.2	40.1	47.2	48.7	47.8	35.2	38.3	38.9
نسبة الواردات الى الناتج	22	23.9	25.6	24.1	21.9	28.6	35.8	31.3	28.4

المصدر: مدير المنشورة منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي 2011 ،مرجع سابق

يهدف هذا المؤشر الى قياس مدي انفتاح اقتصاد ما على الاقتصاد العالمي و يتم احتسابه على انه مجموع الصادرات و مجموع الواردات كنسبة مؤية من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث كلما كان الاقتصاد اكثر انفتاح كان بامكانه الاستفادة من الموارد المتاحة ، و في الحالة الجزائرية فيما يخص الصادرات لا يمكن الاعتماد على هذا المؤشر لان اغلب الصادرات بترولية حوالي% 97 ، اما فيما يخص الواردات فالملاحظ عليها انها في ارتفاع مستمر.

([1]) منير خالد براح ، مدير المنشورة ،الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي 2011

5.مؤشر الميزان التجاري للسلع و الخدمات

جدول رقم (05)حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005 الي 2014 القيمة مليون دولار

السنوات	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2014
إجمالي الصادرات	45036	60136	79298	45194	57053	73489	95692
الواردات	20048	27631	39479	39294	40473	47247	33058
الميزان التجاري	24989	32532	39819	5900	16580	26242	62604

المصدر :المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه، و الملاحظ علي الميزان التجاري للجزائر انه يحقق فائضا غير ثابت من سنة إلي أخرى حيث كان فائض الميزان التجاري سنة 2005 حوالي 24.98 مليار دولار ثم ارتفع إلي39.81 مليار دولار سنة 2008 و يمكن إرجاع ذلك إلي العوائد البترولية التي حققتها الجزائر في تلك الفترة ، ثم بداء بالانخفاض سنة 2009 و 2010 حيث وصل إلي 16.58 مليار دولار و يمكن إرجاع ذلك إلي الأزمة العالمية حيث أثرت علي الطلب العالمي علي البترول ، و شكلت المحروقات أغلبية الصادرات الجزائرية بحصة 72.96 بالمائة من الحجم الإجمالي .

6.مؤشر الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي.

يساعد هذا المؤشر في قياس مدي استدامة المالية العامة للدولة و يساعد في تقييم قدرتها علي تحمل الديون ، إن الديون الخارجية إذا كانت مرتفعة تؤدي إلي خنق عملية التنمية و قد تؤدي إلي اقتراض لتسديد ديون سابقة و بالتالي تصبح الديون عبء علي أجيال المستقبل ، ويمكن النظر إلي ارتفاع نسبة الديون و تراكمها على انه مؤشر للأموال العامة غير مستدامة [1]

جدول رقم (06)الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2007	2010	2011
ن د خ	54709.6	67864.1	85332.9	103081	135012.2	161772.7	198760.1
مجموع الديون الخارجية	22700	23350	21820	17190	5790	5681	4400
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي	41.5	34.5	25.5	16.6	4.28	3.51	2.21

المصدر :البنك الجزائري بنك الجزائر banque d'Algérie : op-cit ;p 174

عرفت المديونية الجزائرية الخارجية على المديين المتوسط والطويل اتجاها نزوليا وذلك منذ سنة 2001، حيث كانت 22.70 مليار دولار و تراجعت إلي 5.92 مليار دولار نهاية 2008 ،و وصلت إلي 4.4 مليار دولار سنة 2011 ، و نفس الشيء بالنسبة إلي نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي حيث عرف انخفاضا مستمرا حيث انتقل من % 41.5 سنة 2001 ليصل إلي % 2.21 سنة 2011 و

([1]) هادي الخوقاني و خميس رداد ،مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، المبادئ التوجيهية و المنهجيات ،منشورات الرئاسة العامة للأرصاد و حماية البيئة ، المملكة العربية السعودية ، سبتمبر 201

يمكن إرجاع ذلك إلي السياسة التي اتبعتها الجزائر لتسديد الديون الخارجية و خدماتها حيث استغلت ارتفاع المداخل البترولية.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.

تهتم هذه المؤشرات بمجالات النمو السكاني التعليم والصحة والاتصالات والمجالات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة بالتنمية البشرية ، والمؤشرات المختارة لهذا الجانب تتمثل في:

1. مؤشر المعدل السنوي لنمو السكان(نسبة مئوية)

معدل الزيادة أو النقص في عدد السكان خلال سنة معينة بسبب عُرف معدل نمو السكان بأن الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه بصورة نسبة مئوية من عدد السكان الأساسي.

جدول رقم **(07)** المعدل السنوي لنمو السكان في الجزائر(نسبة مئوية)

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل السنوي لنمو السكان	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

يعتبر النمو السكاني واحدا من العناصر التي تؤثر على الاستدامة الطويلة الأجل ، و قد يشكل النمو السريع ضغطا على قدرات البلاد ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال العشرة سنوات الأخيرة حيث انتقل من 1.48 **%** إلى 2.15**%** بين سنتي 2000 و 2014 وفي حالة ما إذا استقرت وتيرة النمو الطبيعي لسنة 2014 فإن عدد السكان المقيمين الإجمالي سوف يبلغ 40,4 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2016.[1]

2. مؤشر معدل الخصوبة الكلي.

جدول رقم (08) معدل الخصوبة الكلي في الجزائر.

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة) ‰	4.50	2.40	2.81	2.84	2.87	2.87	3.02	2.93	3.03

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

هو معدل الإنجاب لكل امرأة حني بلوغها سن 50 سنة ، و معدل الخصوبة حسب العمر أي هو العدد السنوي للولادات لكل امرأة ضمن الفئة العمرية المحددة وفقا لكل 1000 امرأة حيث ترتبط معدلات الخصوبة العالية و التي تقدر ب 5 ولادة لكل امرأة بدرجة ارتفاع المخاطر المتعلقة بالولادة و ارتفاع الوفيات المتعلقة بالحمل ، ويرتبط هذا المؤشر كثيرا بالمؤشرات الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر انه كان مرتفعا خلال سنوات التسعينات حيث وصل إلي

(1) الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

‰ 5.50ثم استقر في حدود ‰ 3 في السنوات الأخيرة و هو معدل مقبول عموما لان المعدل غير مقبول يقدر ب ‰ 1.3 و يمثل حالة خطر على اندثار المجتمع.

3.مؤشر العمر المتوقع عند الولادة(سنة)

جدول رقم **(09)** العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر(سنة).

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمر المتوقع عند الولادة	66.9	72.5	75.6	75.5	76.3	76.5	76.4	77.0	77.2

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

يقيس هذا المؤشر عدد السنوات المتوقع أن يعيشها حديث الولادة كمتوسط عند معدلات وفيات لدي عمر محدد و هذا المؤشر هو مؤشر لحالات الوفيات و بالتالي للوضع الصحي و بالتالي هو مؤشر أساسي في التنمية المستدامة ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر أنه عرف تحسن كبير حيث انتقل من 66 سنة 1990 الي 77 سنة 2014 و هو فوق المعدل العالمي المقدر ب 70 سنة.[1]

4.الفقـر.

هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر الى البلدان النامية و هي:

- حياة طويلة و صحية (تقاس بالنسبة المؤوية من الناس الذين يبلغون سن الأربعين).
- توافر الوسائل الاقتصادية (يقاس بالنسبة المؤوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية و المياه الصالحة).
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة.

ففي الجزائر بلغ المعدل التقديري للفقر الأقصى 06%عام 1995 في حين كان معدل الفقر العام حوالي 14% في نفس السنة، بينما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط الاستهلاك الخاص للساكن بين (1980-1997) نسبة 1.8%، فيما قدر نقص الوزن (بالنسبة للوزن العادي) للأطفال أقل من خمس سنوات بين (1990-1997) نسبة 9%.[2]

5.مؤشر الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية من الإجمالي(نسبة مئوية)

جدول رقم **(10)** الالتحاق بالمدارس في الجزائر، المرحلة الابتدائية من الإجمالي(نسبة مئوية[3])

السنة الدراسية	2002/2001	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008
معدل الالتحاق	91.88	93.03	93.46	93.65	93.70	94.84	95.39

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق

(2) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر"، 2000، ص 16

(3) وزارة التربية الوطنية الموقع الالكتروني للوزارة

المصدر : وزارة التربية الوطنية الموقع الالكتروني للوزارة

هذا المؤشر هو عبارة عن عدد التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي و المتوسط و البالغة أعمارهم مابين 6 و 13 سنة نسبة إلي عدد الأطفال البالغة أعمارهم مابين 6 و 13 سنة ، و التعليم أساسي للتنمية المستدامة و يساعد على تحسين قدرة الناس على التطرق الي مسائل البيئة و التنمية ، كما انه أساسي للتوعية البيئية و الأخلاقية ، المستدامة و الملاحظ على هذا المؤشر في الجزائر انه في تطور وتحسن مستمر فبعدما كان% 90.65 سنة 2001/200 وصل الى 95.39 % سنة 2008/2007 علما أن الهدف العام و المقبول عالميا يبلغ 100%.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية.

لقد سنت الجزائر في إطار حماية البيئة 12 قانوناً تؤطر العمل البيئي داخل الدولة ،والمؤشرات البيئية التي سوف نتعرض لها تتمثل في:

1.مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)

جدول رقم (**11**) انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون	3	3	3	3	3	3	3	3	3

المصدر: البنك الدولي علي الرابط http:// www.worldbank.org/ibrd

هي الانبعاث التي تنتج نتيجة للأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها البشر ويقيس هذا المؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون وحصة الفرد منها لأنها تؤثر على المناخ ،و لان أواخر القرن العشرين شهدت ارتفاع كبير في انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية مما أدت إلي ارتفاع درجة حرارة الأرض و تغير المناخ ، و الملاحظ علي هذا المؤشر انه مستقر في الجزائر منذ سنوات في حدود 3 طن المتري للفرد.

2.مؤشر مساحة الغابات(كيلومتر مربع)

جدول رقم (**12**) مساحة الغابات في الجزائر(كيلومتر مربع)[1]

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012
مساحة الغابات	16670	15790	15360	15272	15184	15008	14920	14832	14744

المصدر: البنك الدولي علي الرابط http:// www.worldbank.org/ibrd

يشمل هذا المؤشر مناطق الغابات الطبيعية و المزروعة و الغرض من هذا المؤشر هو إظهار مجموع مساحة الأراضي التي تحتلها الغابات و الأراضي الحرجية و المراعي ومدي التغير الذي يحصل فيها مع

(1) البنك الدولي علي الرابط http:// www.worldbank.org/ibrd

مرور الزمن و أسبابه ، لان الغطاء ألغابي يلعب دورا ايكولوجيا مهما و اقتصادي و هم يوفر موارد مهمة للمجتمعات و فرص عمل و التنوع البيولوجي ، و الملاحظ على هذا المؤشر انه في تناقص مستمر بالنسبة للجزائر و هذا راجع للاستغلال الغير عقلاني لهذا لمورد.

3.مؤشر المناطق المحمية البرية والبحرية %(من إجمالي المساحة الإقليمية)

جدول رقم (13) المناطق المحمية البرية والبحرية في الجزائر %(من إجمالي المساحة الإقليمية)[1]

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
المناطق البرية المحمية والبحرية	6	6	6	6	6	6	6	7	7

المصدر: البنك الدولي علي الرابط http:// www.worldbank.org/ibrd

يعني هذا المؤشر بقياس المساحة المحمية من الأنظمة الايكولوجية للأراضي كنسبة مئوية من مجموع الأنظمة الايكولوجية للأراضي و المياه الداخلية و الأنظمة الايكولوجية البحرية ، ويتم استخدام هذه المناطق كمنتزهات و معالم طبيعية و محميات طبيعية ، ويمثل هذا المؤشر مدي حماية المناطق المهمة لحفظ التنوع البيولوجي و المناطق المحمية ضرورية للحفاظ على التنوع الايكولوجي و دليل علي التنمية المستدامة ، و الملاحظ على هذا المؤشر فيما يخص الجزائر أن عدد المناطق المحمية لا بأس به عموما.

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

أدركت الجزائر على باقي غرار دول العالم أهمية اقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الادارة الحكيمة للموارد،و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دون تحقيق الهدف المنشود.

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري .

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات.

(1) البنك الدولي ، مرجع السابق.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي :

- تشجيع الاستثمار في القطاع ألفلاحي والقطاع السياحي؛
- عصرنه تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية اقتصاديا؛
- تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية[1]

الفرع الثاني:معدل البطالة

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة.

وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالي :

- وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛
- وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛
- الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛
- توجيه اليد العاملة نحو القطاع ألفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛
- زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل؛
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل[2].

الفرع الثالث:التلوث البيئي

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر في الآتي :

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛
- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛

(1) الجودي الصاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات،مجلة الباحث ،عدد16،2016، ص 306

(2) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،2013 ،الجزائر، ص.40.

- النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة .

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 10/03 الصادر سنة 2003 ،بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية و الاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

الفرع الرابع:معدل التضخم

ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014 أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و2013 وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية . وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي :

- التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والاليكترونية؛
- ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛
- الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه؛

خلاصة الفصل

وضعت الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة يرأسها رئيس الحكومة .

وقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

ومن خلال النتائج الميدانية التي حققتها الجزائر ومن أجل معالجة النقائص التي تم حصرها في مجال التنمية المستدامة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي :

- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات؛
- محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سياسات الوعي البيئي، وإدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية؛
- الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس لتبني التنمية المستدامة؛
- نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع المدني؛
- تنويع الاقتصاد الجزائري وبناء إقتصاد لا يعتمد على الريع البترولي، وتطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح بتحسين أداء مؤسسات الاقتصاد الجزائري؛
- الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي وإدخال ذلك في البرامج التعليمية؛
- مواصلة محاربة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية؛
- تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على حقوق المجتمعات في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية؛

- مواصلة تكييف الإدارة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي؛
- تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي والاهتمام بتطوير السوق المالية الذي لم يعد يساير الاقتصاد الوطني وتطوره؛
- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و هذا بالاعتماد على القطاع ألفلاحي والقطاع السياحي التي تمتلك فيهما الجزائر قدرات تنافسية هائلة.

وفي الأخير يمكن القول أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة، كما أن آفاق البرنامج الخماسي 2015-2019 يركز بصفة كبيرة على القطاع ألفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يصبو هذا البرنامج إلى بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على قطاع المحروقات.

الخاتمة

خاتمة عامة

لقد شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لكثير من الأبحاث والدراسات التي عنت بتأصيل الظاهرة وتحديد مختلف جذورها وأبعادها النظرية والواقعية. لكن ورغم كثرة الإسهامات المنتظرة وتعدد مشاريعها وتوجهاتها فلقد خلصت الدراسة الحالية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو في طبيعته إلا حالة من حالات تطور نشاطات المؤسسة الاقتصادية التيتسعى، في ظروف بيئة محلية ودولية تتميز بوجود كثيرمن المحددات والعوائق الطبيعية والتنظيمية غير المواتية إلى استغلال مزاياها الخاصة النوعية المكتسبة، عبرمراحلمن التجارب والنمو في الاستثمار خارج موطنها ومواقعها المحلية المعهودة بإدخال الشراكة.

وانطلاقا من هذا المنظور سعت الجزائر إلى محاولة توفير البيئة ملائمة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة مشاريع تنموية، خصوصا بعد قيامها بعدة إصلاحات اقتصادية لماله من دور في تراكم رأس المال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

نتائج إثبات الفرضيات:

من خلال دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية تبين أن له آثار إيجابية يمكن للدول المتخلفة المضيفة الاستفادة منها إذا ما أحسنت استغلال مزايا موقعها النوعية في اتجاه ذلك ونمت مزاياها التنظيمية بما يخدم انشغالات المؤسسات الفاعلة للاستثمار وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى المتعلقة بالدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية بناءا على ، انخفاض معدل البطالة، ارتفاع معدل النمو...الخ.

من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الج ا زئر، اتضح لنا أن هذه الإصلاحات تبقى غير كافية، حيث لا ت ا زل هناك آثار سلبية كبيرة وامتيا ا زت قليلة .فبالنظر لسياسة التحفيز على الاستثمار تبين أن مناخ الاستثمار مازال غير ملائم، بالرغم من النسب المتزايدة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية في السنوات الأخيرة، وذلك راجع في الأساس للعراقيل المتنوعة التي يعاني منها المستثمر الأجنبي كالبيروقراطية،مشكلة العقار، ضعف البنية التحتية، تعدد القوانين والمراسيم وعدم وضوحها ....الخ

نتائج الدراسة العامة:

على ضوء ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بسمة التركز في كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة في السنوات الماضية التي ازداد وتوسع فيها هذا النوع من الاستثمار نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة.

- أن الجزائر أبدت **إرادة** قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤطرة له، وتخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم، والإنعاش الاقتصادي.

- ولكن رواسب وتبعات عملية التحول، من نظام ممركز إلى اقتصاد السوق والإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب والمنتظر، مما انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين وبالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي،وهو ما أضفى نوعا من الركود والجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

- لقد تأكد بالنسبة للجزائر ضعف قدراتها وإمكانياتها الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ونظرا لذلك، وبتأثير من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية قامت الجزائر بفتح مجالاتها وأجوائها الاقتصادية واسعة من أجل ترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في إحداث التغيير المنشود.

لذلك ومن أجل تدعيم بنية الاستثمار في الجزائر وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وجب إصلاح ما يلي:

التوصيات

- تغيير ذهنيات وسلوكيات ومواقف الفاعلين على مستوى مراكز اتخذ القرار ومواقع التنفيذ، دون إهمال نقابات العمل المؤثرة، وإقناعهم بأن القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ليس مصدرا للغنى تنهب منه الأموال بطرق ملتوية غير مشروعة، كما أنه في المقابل ليس أداة لاحتكار الخيرات وإنما هو وسيلة تفعيل للاقتصاد وتنمية الموارد وتكوين لثروة المجتمع.

- إزالة العبء الإداري والبيروقراطي الذي كثيرا ما أعاق أداء المتعاملين الاقتصاديين وجعل الإدارة في مختلف مستوياتها، في خدمة المؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية.

- إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي و تحسين أداء العاملين فيه، إذ كثير ما تتسبب البنوكمن خلال أداء العاملين فيها والقائمين عليها في تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين وتوجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى، حيث أن الحصول على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر إجراءات بيروقراطية كثيرة التعقيد، تخضع لأساليب غير واضحة ينتابها كثير من التمييز وعلاقات المحسوبية والارتباط بمراكز النفوذ.

- تحسين القاعدة الهيكلية وتطوير هياكلها وتدعيم ما أنجز منها، وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية من خلال تمكينها من أن تكون أقدر مما هي عليه الآن في تسهيل عمل المستثمرين المحليين والأجانب.
- القضاء على السوق الموازي غير الرسمي بتسليط العقوبات الردعية على مشجعيه.
- إن تدعيم التوجهات الحالية نحو تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر من خلال المحاور المشار إليها وأيضا من خلال توفير الاستقرار الأمني والسياسي، من شأنه أن يجعل الجزائر سوقا ذات مزايا نوعية وتنظيمية لا تقل أهمية عن دول الجوار، ليس فقط في استقطاب وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنما أيضا في توجيهها نحو تحقيق ما هو مرجو منها في مجال المساهمة وتوفير كثير من عوامل الانطلاق المفتقدة.
- كما لا يسعنا سوى التأكيد بإلحاح على أنه في دولة تطمح للتنمية الاقتصادية وترغبفي استقطاب اهتمام المستثمرين كالجزائر أن يعي فيها أصحاب القرار من جهة والباحثون من جهة أخرى للدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه البيئة الرقمية في إرساء أسس اقتصاد ناجع وفعال وخاصة في خلق محيط استثماري مشجع.

افاق الدراسة:

- ما يمكن أن نستخلصه، هو أنه إذا أرادت الجزائر أن تنشئ اقتصادا معرفيا فعليها أن تولي العناية الكافية للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، من خلال برامج متكاملة لترقية البيئة الرقمية من جهة، واستغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة كاستغلال معاملات النقد الإلكتروني لتشجيع التجارة الإلكترونية مثلا التي لم يعد ينقصها سوى قاعدة قانونية مناسبة وإرادة صادقة.
- من جهة أخرى على موضوع الاقتصاد الجديد أن يحظى بأهمية أكبر من طرف الباحثين على الأقل لفتح الآفاق حول ما يمكن تحقيقه في الجزائر.
- كما يجدر بأصحاب القرار بذل مجهود أكبر للترويج للمعاملات الاقتصادية الجديدة بين المتعاملين الاقتصاديين وكذا المستهلكين.
- ونترك هذا الجانب من البحث مفتوح لمزيد من الإثراء الاهتمام في الدراسات المستقبلية للباحثين والمهتمين.

قائمة المصادر و المراجع

باللغة العربية:

I. الكتب:

- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، منشورات دار الكتاب العالمية، ج1،ط3،بيروت،2011،ص 199.

- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت،1981،ص 86.

- المعجم الوجيز، منشورات مجمع اللغة العربية، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع، مصر، 1995، ص 78.

- عبد الواحد الفار، الإستثماؤات الأجنبية ،دار المعارف، القاهرة،1972،ص 9.

- محمد عبد العزيز عبد الله،" الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي "ط1 ، دار النقاش –17.الأردن، 2006 ص 16

- فريد النجار،" الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص85 .

- عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو، الدار النهضة العربية،القاهرة،1972،ص 701.

- د.خضير عباس أحمد النداوي، محمد غسان الشبوط، دور الإستثمار الأجنبي في تطور الإقتصاد التركي بعد عام 2002،دار دجلة،المملكة الاردنية الهاشمية،2015،ص 42

- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص29

- حسن النمر، الاستثمارات الاجنبية بين الجذب ةو الحماية في الاتفاقيات العربية و الدولية،مكتبة الوفاء، الطبعة الاولى 2017،الاسكندرية،ص 10.

- نعيمة أوعيل، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة الجزائر(03)،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزلئر1998–2005، مكتبة الوفاء القانونية ، ص 32.

- زينب حسن عوف الله، اقتصاد دولي على بعض القضايا ، الاسكندرية، الدار الجامعية،1998، ص 48.

- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، (الإطار العام)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2003، ص 41.

- نعيمة أوعيل، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة الجزائر(03)،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزلئر1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية ، ص 46.

- فراس أحمد الخرجي،الإدارة البيئية ، الطبعة الأولى،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع،عمان،2007،ص137.

- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها و اساليب تخطيطها و أدوات قياسها، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن،2007،ص:23

- محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان،1434هـ -2013م ،ض 81.

- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية : الصين أنموذجا، بيت الحكمة ، بغداد، 2002 ،ص114

- نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،ص400.

- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003، ص464.

- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة والتوزيع، الأردن، 2009، ص355.

- هادي احمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، ص 75- 76

- نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية ، الجامعة الإسلامية غزة جانفي 2005، فلسطين، ص 43.

- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،2013 ،الجزائر، ص.40

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

- حيدر إسماعيل صالح، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات دول عالم الجنوب (الصين و مصر نموذجا)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، 2009، ص 2.

– فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر –مصر – السعودية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،جامعة الج ا زئر، 2008.2007 ، ص 28.

– كاكي عبد الكريم، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجيستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، 2010 – 2011، ص 37.

– فارس فوضيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 1998،ص 16

– عبد المنعم شكري السعيد، التنمية المستدامة بين الشكر و التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة،1997،ص 21.

– محمد الفائز بوشوب،التنمية المستدامة في ضوء القانونالدولي للبيئة،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،2002،ص31

– محمد الفائز بوشوب،التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،2002،ص30

– عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة (حالة الجزائر1995 –2006) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،2007 –2008،ص 53.

– حريري عبد الرزاق، دبديبي سعيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر –مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،2015–2015

– عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على اقتصاد الجزائر، رسالة دكتوراه، ص 103

– مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير، 2005–2006 ،ص 102

III. المجلات

– أمنور وسرير ود. عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات افريقيا العدد، ص 97.

– شهرزاد زعنيب،" الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع أفاق مجلة العلوم الاقتصادية"، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة الجزائر ، 2008 ، ص07 .

– لمجلة العالمية للبيئة و التنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك،سلسلة عالم المعرفة، عدد:142، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت،1989،ص83

– شبانة نادية، مجلة العلوم الإنسانية ISSN 1112-9255، جامعة أم البواقي، الجزائر،

– عباس جبار الشرع (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (17) جامعة البصرة،كانون الثاني، 2006، ص 44

– أ.لامية حمايزية، أد.عبود زرقين، التنمية الصحية المشتدامة و نتائجها على المورد البشري – دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب– مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9 ،ديسمبر 5103.

– اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة،مجلة التمويل و التنمية، العدد02، المجلد 30، ديسمبر 1993، ص 10

– تشيري و جراي ، إصلاح الأنظمة القانونية في البلدان النامية التي تمر بمرحلة الإنتقال، مجلة التمويل و التنمية ،العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 1997، ص 15 و 16.

– كلاسنز ستيجن و شان غوبتوسودار، هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها؟ مجلة التمويل و التنمية، العدد 03 المجلد 31، سبتمبر 1994، ص 20

– جان بيير شافور، سينا إيكن، محمد العريان و سوزان فينيل،" النمو والاستقرار المالي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية،العدد 01، المجلد 33، مارس 1996،ص27 و 30.

– فيفرمان غي، "تسيير الاستثمار الأجنبي –توصيات وتحذيرات"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، المجلد 29، مارس 1992، ص 26.

– شهير أجاي، الدولة في عالم متغير، مجلة التمويل والتنمية،العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 1997، ص 17.

– برادان سانجاي، "تحسين قدرة الدولة المؤسسة"، مجلة التمويل والتنمية،العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 1997، ص 20.

– الجودي الصاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات،مجلة الباحث ،عدد2016،16، ص 306

IV. المداخلات والورقات البحثية والملتقيات والندوات:

– رحابي سمية ،الملتقى الوطني، "المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية.

– سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، ورقة بحثية للمؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية الموسوم ب:المنظور الإقتصادي للتنمية.

– د. محمد غنايم معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)،نيسان 2001

– عبد الله حمد السلامة (الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول النامية: دراسة نظرية و تطبيقية)ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية:الحوافز و المعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24–25 نوفمبر، 1997، ص 180–181.

– محمد العريان و محمود الجمال (جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: اختيار الأسس الصحيحة) بحوث و مناقشات ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات، تونس، 24–25 مارس، 1997، ص 49.

– سلاح عبد الحسن و هناء عبد الغفار (الاستثمارات الأجنبية....المسوغات و الأخطار) حلقة نقاشية، بيت الحكمة،سلسلة المائدة الحرة (25) بغداد،شباط،19998، ص 40.

– دفيد ولاس، التنمية الصناعية المستديمة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ضبي، 1997،ص 74

V. التقارير والمنشورات:

– الأنتكاد (تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار الأجنبي المباشر و تحديات التنمية 1999) استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف،1999، ص 39.

– منير خالد براح ، مدير المنشورة ،الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي201 .

– هادي الخوقاني و خميس رداد ،مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، المبادئ التوجيهية و المنهجيات ،منشورات الرئاسة العامة للأرصاد و حماية البيئة ، المملكة العربية السعودية ، سبتمبر201

- باللغة الفرنسية:

I. Les Ouvrages:

- Patrick Guillaumont, L'absorption du capital, édition Cujas, Paris, Sans année d'édition, p 88.

-Genevirer ferone et autres, "Ce que développement durable veut dire", Les éditions d’organisation, Paris 2004, p 09

X- Sites Internet:

- https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2524/.
- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html
- https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RS_60_1.pdf
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A_%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_2005.
- www.ons.dz
- http:// www.worldbank.org/ibrd

- باللغة الإنجليزية:

-Geis, D. and Kutzmark, T. 1998. Developing Sustainable Communities – the Future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development, Website

-In larger freedom: towards development, security and human rights for all 13 December 2006.. Report of the Secretary-General. Prepared by the UN Web.

قائمة المحتويات

العناوين	رقم الصفحة
الشكر والتقدير.	I
الإهداء.	II
الملخص.	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول.	V
مقدمة عامة	**أ – د**
الفصل الأول: التحديد المفاهيمي لكل من الاستثمار الأجنبي و التنمية المستدامة.	**01-31**
تمهيد.	01
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.	02
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي و أشكاله.	02
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.	02
الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي.	04
المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي.	07
الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي.	07
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي.	08
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر و محدداته.	08
الفرع الأول: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي.	08
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي.	14
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.	16
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.	16
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة.	16
الفرع الثاني:خصائص وأهداف التنمية المستدامة.	19
المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.	23
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.	23
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.	23
المطلب الثالث: التنمية المستدامة في ظل المؤتمرات و القمم العالمية	24
الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية لعام 1992 و مؤتمر القمة	24

العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002	
الفرع الثاني: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2005 و مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) لعام 2012.	26
الفرع الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 و مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2019.	28
خلاصة الفصل الأول.	30
الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامةللدولة المضيفة	**47-30**
تمهيد.	32
المبحث الأول: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاقتصادية.	32
المطلب الأول: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية.	32
الفرع الأول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تكوين راس المال الثابت	32
الفرع الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي على الناتج المحلي الاجمالي.	33
المطلب الثاني:أثر الاستثمار الاجنبي على الاستثمار الداخلي.	34
الفرع الأول: الأثر الكمي .	34
الفرع الثاني: الأثر النوعي	34
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات.	36
الفرع الأول: الآثار على الميزان التجاري	36
الفرع الثاني: الآثار على ميزان الخدمات و باقي التحويلات .	36
المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية و البيئية.	37
المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية.	37
الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على البطالة.	37
الفرع الثاني: أثر الاستثمار على سوق العمل.	39
المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة البيئية.	39
الفرع الأول: نقل التكنولوجيا.	40
الفرع الثاني: الحد من التلوث و تسيير النفايات	41
الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على الصحة البشرية	42
المطلب الثالث: الدور الممكن للشركات متعددة الجنسيات.	44
الفرع الأول:جهود الشركات متعددة الجنسيات	43

الفرع الثاني: كفاءة الشركات المتعددة الجنسيات بيئيا	45
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث: سياسات التنمية المستدامة في الدول النامية(الجزائر نموذجا)	48- 69
تمهيد	48
المبحث الأول: تشجيع المنافسة في مجال الاستثمار.	48
المطلب الأول: العوامل المساعدة على تشجيع المنافسة	48
الفرع الأول: العوامل الاقتصادية والاجتماعية.	49
الفرع الثاني: العوامل القانونية و السياسية	51
المطلب الثاني: دمج الأبعاد البيئية ضمن سياسة التخطيط التنموية.	52
الفرع الأول: دمج الأبعاد البيئية مع التنمية على مستوى التخطيط	53
الفرع الثاني:البيئة في سياق التخطيط الوطني.	54
المبحث الثاني: واقع و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.	56
المطلب الأول: الحالة الراهنة للتنمية المستدامة في الجزائر.	57
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية	57
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.	61
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية.	63
المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	65
الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي.	65
الفرع الثاني:معدل البطالة	66
الفرع الثالث:التلوث البيئي	66
خلاصة الفصل	68
خاتمة	70
قائمة المراجع	73
قائمة المحتويات.	74

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 صفحة 07: **أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة**

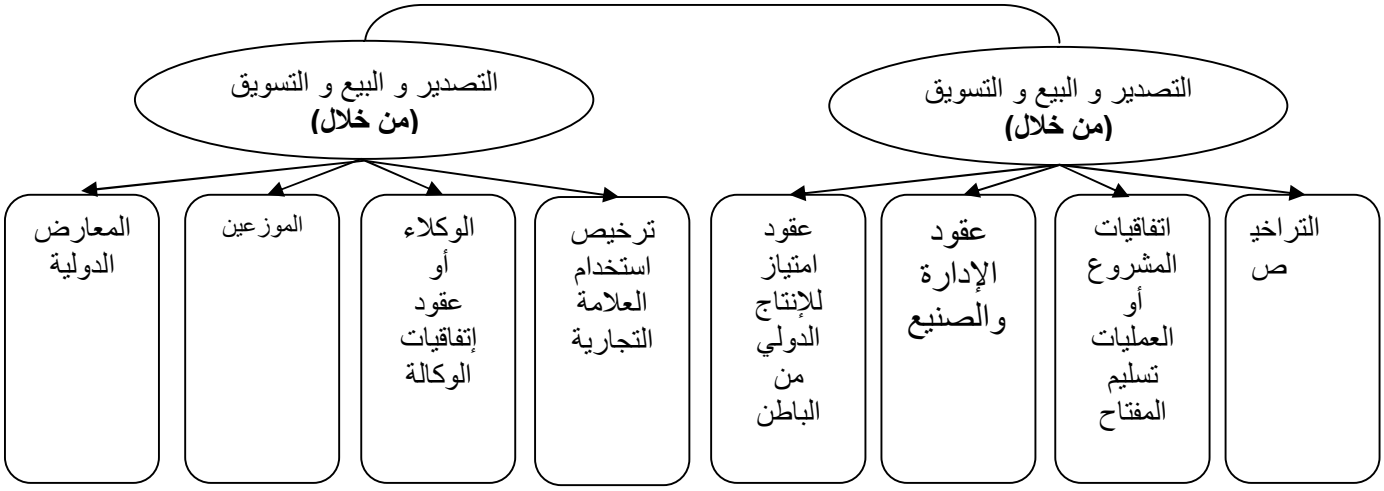

المصدر: عبد السلام أبوقحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ص 58

الملحق رقم 02 صفحة 21: **صفحة الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة**

الموارد	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية و الريفية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية و المياه الجوفية و موارد المياه العذبة و أنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي و زيادة الصادرات.	تحسين الإنتاجية و إرباح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان لاستخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و الأسماك و موارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة و الأمان في أماكن العمل.	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الايكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء و نظام المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب،و توفير المواصلات و الصرف الصحي للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي و الغابات و الموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و المواصلات و الاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي و العالمي و التوسع في تنمية و استعمال الغابات و البدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكافة القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم من أجل حياة صحية و منتجة.	ادخال البيئة في المعلومات العامة و التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة و إيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية و غير الرسمية.

المصدر: احمد ابو اليزيد الرسول التنمية المتواصلة الإبعاد والمنهج مكتبة بستان المعرفة مصدر 2007 صفحة 91.

الملحق رقم 03 صفحة 24:**الأبعاد المختلفة للتنمية الستدامة.**

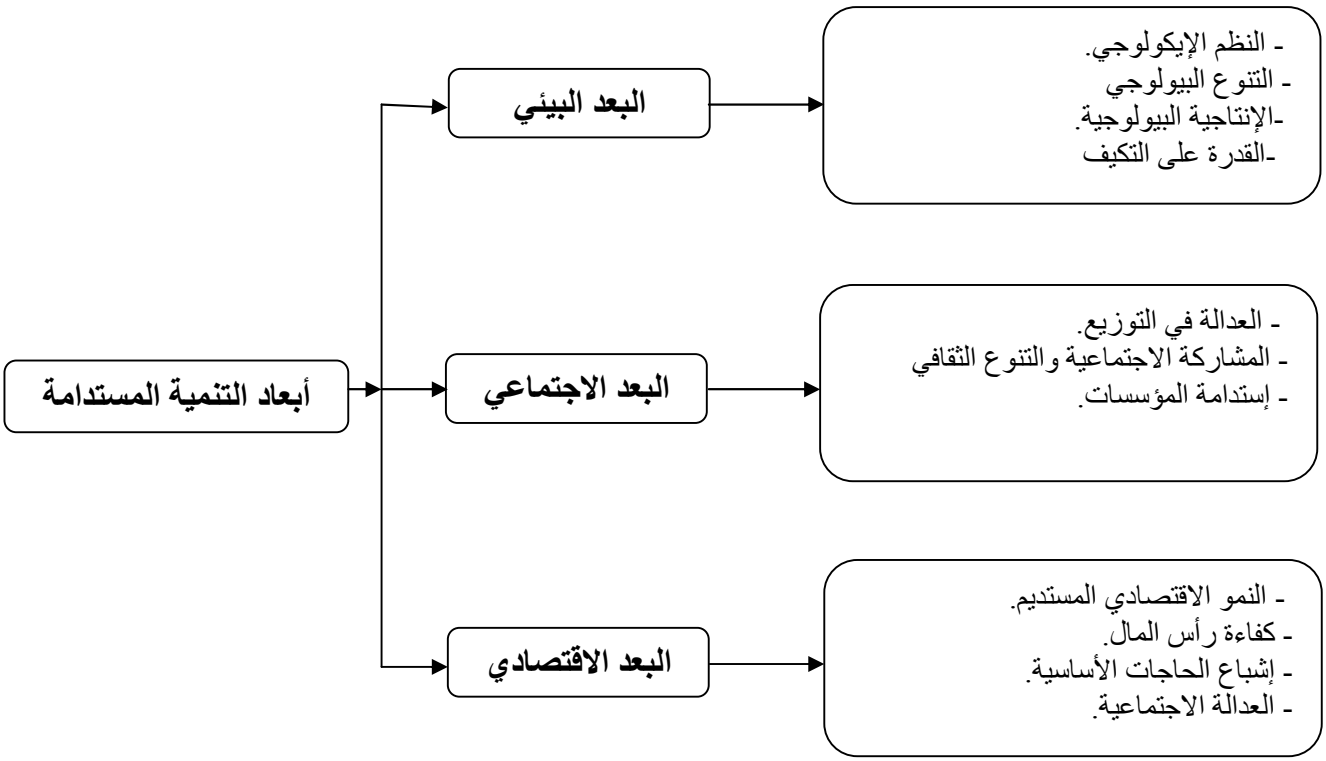

المصدر: محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت–لبنان،1434هـ –2013م ،ض 85.

الملحق رقم 04 صفحة 33: **الموالي مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000–2015)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة (%)	0.8	2.17	1.87	0.93	1.03	1.05	1.53	1.24	1.55	2.02	3.3	2.5
السنوات	2012	2013	2014	2015								
النسبة (%)	3.3	2.7	4.3	4.1								

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات قاعدة بيانات بيئية اداء الاعمال 2015.

الملحق رقم 05 صفحة 39: **تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة 2002-2016(الوحدة مليون دولار دج)**

البيان	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة	عدد الوظائف	النسبة
استثمار محلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
استثمار أجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط http://www.andi.dz

الملحق رقم 06 صفحة 58: **الناتج المحلي الخام حسب الفرد (الوحدة :مليون دينار)**

السنوات	2001	2003	2005	2007	2008	2010	2011
الناتج المحلي الخام (دج)	4227113.1	5252321.1	7561984.3	9366565.9	11077139.4	12034399	14481007.8
الناتج المحلي الخام للفرد (دج)	136892.8	164918.4	229805.6	274711.6	320231.8	334493.3	394395.2

المصدر : منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي 2011 ،رقم المنشور 609 ،المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية و الديوان الوطني للإحصائيات ،سبتمبر 2011

الملحق رقم 07 صفحة 58: **الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

السنوات	2001	2002	2004	2006	2007	2009	2010	2011
الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	22.8	24.6	24.0	23.1	26.3	38.1	36.2	31.9

المصدر: مدير المنشورة منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي2011

الملحق رقم 08 صفحة 59: **إجمالي الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(الوحدة مليار دينار)**

السنوات	2001	2002	2004	2005	2006	2008	2009
حجم الادخار الوطني	1770.8	2356	2865	3923	4657.9	5320.9	6434.8
من مئوية كنسبة الادخار الناتج المحلي الإجمالي	41.89	44.85	46.59	51.87	54.70	48.03	64.30

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات بنك الجزائر174 :banque d'Algérie : op-cit,p

الملحق رقم 09 صفحة 59: **حصة الصادرات و الواردات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي**

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011
نسبة الصادرات الى الناتج	36.7	38.2	40.1	47.2	48.7	47.8	35.2	38.3	38.9
نسبة الواردات الى الناتج	22	23.9	25.6	24.1	21.9	28.6	35.8	31.3	28.4

المصدر: مدير المنشورة منير خالد براح ، الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 الي 2011 ،

الملحق رقم 10 صفحة 60: **حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005 الي2014**

القيمة مليون دولار

السنوات	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2014
إجمالي الصادرات	45036	60136	79298	45194	57053	73489	95692
الواردات	20048	27631	39479	39294	40473	47247	33058
الميزان التجاري	24989	32532	39819	5900	16580	26242	62604

المصدر :المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

الملحق رقم 11 صفحة 60: **الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي (الوحدة مليون دولار)**

السنوات	2001	2003	2004	2005	2007	2010	2011
ن د خ	54709.6	67864.1	85332.9	103081	135012.2	161772.7	198760.1
مجموع الديون الخارجية	22700	23350	21820	17190	5790	5681	4400
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي	41.5	34.5	25.5	16.6	4.28	3.51	2.21

المصدر :البنك الجزائري بنك الجزائر banque d'Algérie : op-cit ;p 174

الملحق رقم 12 صفحة 61: **المعدل السنوي لنمو السكان في الجزائر(نسبة مئوية)**

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل السنوي لنمو السكان	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

الملحق رقم 13 صفحة 61: **معدل الخصوبة الكلي في الجزائر.**

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة) ‰	4.50	2.40	2.81	2.84	2.87	2.87	3.02	2.93	3.03

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

الملحق رقم 14 صفحة 62:**العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر(سنة).**

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمر المتوقع عند الولادة	66.9	72.5	75.6	75.5	76.3	76.5	76.4	77.0	77.2

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات علي الرابط www.ons.dz

الملحق رقم 15 صفحة 63:**الالتحاق بالمدارس في الجزائر، المرحلة الابتدائية من الإجمالي(نسبة مئوية)**

السنة الدراسية	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007
معدل الالتحاق	91.88	93.03	93.46	93.65	93.70	94.84	95.39

المصدر : وزارة التربية الوطنية الموقع الالكتروني للوزارة

الملحق رقم 16 صفحة 63:**انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)**

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**

المصدر: البنك الدولي علي الرابط http:// www.worldbank.org/ibrd

الملحق رقم 17 صفحة 64:**مساحة الغابات في الجزائر(كيلومتر مربع)**

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012
مساحة الغابات	16670	15790	15360	15272	15184	15008	14920	14832	14744

المصدر: البنك الدولي علي الرابط http:// www.worldbank.org/ibrd

الملحق رقم 18 صفحة 64 :**المناطق المحمية البرية والبحرية في الجزائر %(من إجمالي المساحة الإقليمية)**

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
المناطق البرية المحمية والبحرية	6	6	6	6	6	6	6	7	7

المصدر: البنك الدولي علي الرابط http:// www.worldbank.org/ibrd